دور جولات التراخيص كأحد وسائل تطوير القطاع النفطي العراقي

م. د. حامد عباس محمد المرزوك

كلية المستقبل الجامعة / العراق

المستخلص

بعد ركود الاستثمار في الصناعة النفطية في العراق نحت الحكومة منحى جديداً في الاستثمار يدعى بجولات التراخيص أو ما يسمى بعقود الخدمة، وحاولت الحكومة بهذا الاسلوب جذب الشركات النفطية العملاقة من خلال إغرائها بأرباح كبيرة من أجل إعادة بناء الصناعة النفطية في العراق، حيث اتفق الجانبان على شروط معينة فنية واقتصادية وقانونية وادارية من أجل تطوير الصناعة النفطية المتهالكة، إذ تم البدء بجولة التراخيص الاولى في ٢٠٠٩/٦/٣٠ وشملت ستة حقولاً منتجة ومطورة لم تفز سوى ثلاثة منها، وبعد مرور أقل من ستة أشهر جاءت الجولة الثانية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٦ وتضمنت هذه الجولة ١٠ حقول لم تفز بها سوى سبعة حقول, وجاءت الجولة الثالثة بعد ١٠ أشهر تقريباً من جولة التراخيص الثانية واختصت بالحقول الغازية فحسب، تلتها الجولة الرابعة بعد سبعة أشهر تقريباً من سابقتها وشملت اثنى عشر رقعة يحتمل وجود النفط فيها مما أعطى صفة الاستكشاف لهذه الحقول المحتملة وغير المطورة للنفط والغاز ولم تحض سوى أربعة رقع منها بالإحالة.

Abstract

After the stagnation of investment in the oil industry in Iraq, the government carved a new trend in investment called licensing rounds or so-called service contracts, and the government tried this way to attract the oil giants by luring them with large profits in order to rebuild the oil industry in Iraq, where The two sides agreed on certain technical, economic, legal and administrative conditions for the development of the dilapidated oil industry, as the first round of licenses was initiated on June 30, 2009 and included six productive and developed fields, only three of which were won, and after less than six months came the second round on 26 December 2009. This round included 10 fields won only seven fields, and the third round came about 10 months after the second round of licenses and specialized in gas fields only, followed by the fourth round after almost seven months of the previous and included twelve areas where the oil is likely to exist, which gave the status of exploration to this Potential and undeveloped oil and gas fields, only four of which have been referred.

المقدمة

تمثل الصناعة النفطية من اهم الركائز التي يستند عليها العراق سواء على الصعيد المحلي او الدولي. ففي الداخل يعول الاقتصاد العراقي على نفطه من اجل استعادة مكانته الاقتصادية و اعادة اعمار دولته و بنيته التحتية اذ ان تطوير صناعة النفط العراقية تؤدي دوراً حاسماً في تحديد مستقبل البلاد, لما يشكله النفط من اهمية في الميزانية العامة, وبالتالي يتوقف مستقبل العراق الاقتصادي على عائدات النفط. اذ تعد امدادات النفط من اهم مصادر الانتاج التي تزود سوق النفط الدولية المستقبلية استناداً لضخامة الاحتياطي النفطي الذي يقدر بحوالي ١٤٣ مليار برميل مؤكد لعام ٢٠١٧, فضلاً عن امتلاك العراق لعدد كبير من الحقول النفطية العملاقة بالأخص المكتشفة و غير المطورة و تعدد المكامن في الحقل الواحد و قربها من سطح الارض, و انخفاض كلف الاستكشاف و التطوير و غزارة الحقول النفطية و تعدد المنافذ التصديرية, فضلاً عن توفر شبكة متعددة من الانابيب و الموانئ التي تجعل بالإمكان تسويق النفط العراقي في جميع الاسواق العالمية.

الا ان الصناعة النفطية العراقية تعرضت الى اضرار كبيرة نتيجة تضافر مجموعة من العوامل السياسية و الاقتصادية و الادارية, تمثلت في الحروب المتتالية و العقوبات الاقتصادية و عمليات التخريب و السرقة و هجرة الكفاءات العلمية و الفنية , مما انعكس سلباً على تطور الصناعة النفطية بما يتناسب مع امكاناتها الضخمة. مما ادى الى انخفاض مستوى انتاجها الى مرتبة متدنية لا تتناسب مع كمية احتياطها و الحاجة الملحة لإيرادات النفط, فكان هناك نقص في جانبي القطاع النفطي في مجال انتاج النفط الخام و انتاج المشتقات النفطية.

كما شهدت الصناعة النفطية العالمية تطورات متلاحقة لابد ان يكون لها انعكاس على الصناعة النفطية العراقية و على وضعها المستقبلي, ففي الوقت الذي تطورت فيه شركات النفط العالمية امكانياتها الفنية و المادية و التقنية, مما ادى الى تخفيض تكاليف الانتاج من خلال الاندماج و البحث و التطوير في الجانب التكنولوجي, وكذلك تزايد الاعتماد على النفط الخام كمصدر رئيس للطاقة و لفترة طويلة من قبل الدول الصناعية و الدول الاسيوية التي شهدت نمواً اقتصادياً كبيراً كالصين. وفي ظل الزيادة المستمرة على الطلب العالمي على النفط و

ارتفاع اسعار النفط , فهناك حاجة ملحة لزيادة انتاج النفط العراقي خاصة وانه من الصعب على منظمة دول اوبك الاستمرار في الانتاج كلما تصاعدت الاسعار, لان معظم دول اوبك تنتج حالياً بنسب قريبة جداً من طاقتها الكلية.

ففي ظل هذه الظروف طرحت اسلوب لتطوير القطاع النفطي من خلال جولات التراخيص النفطية. فقد استقبل المختصون و المهتمون بالجانب النفطي و التنمية الاقتصادية جولات التراخيص النفطية بحذرٍ شديد خشية ان تتعرض اغنى حقول العراق النفطية المكتشفة و المطورة لخطر هيمنة شركات النفط المتعددة الجنسية, بينما شكك اخرون بها معتبريها جزء من المخطط الامريكي لاحتلال العراق , الذي شكلت الثروة النفطية العراقية احد اهم اهدافه.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث من اهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي , لذا لابد من معرفة اثر جولات التراخيص و الدور الذي تؤديها في سبيل تطوير هذا القطاع المهم و الحيوي.

هدف البحث: يهدف البحث الى الاجابة على التساؤلات الاتية:

١- ماهية عقود التراخيص, و ما هي مميزاتها عن العقود النفطية الاخرى.

٢- واقع الصناعة النفطية العراقية و التحديات التي تواجهها.

٣- الآثار السلبية و الايجابية لعقود التراخيص على الصناعة النفطية العراقية و سبل تعزيز الآثار الايجابية في سبيل تطوير هذا القطاع.

مشكلة البحث: يعاني القطاع النفطي العراقي من مشكلات عديدة تتطلب النهوض بهذا القطاع و استغلال الامكانات الكبيرة التي يمتلكها, الا ان الاعتماد على اسلوب الاستثمار الاجنبي دون وضع دراسات الجدوى الاقتصادية تعرض هذا القطاع للخطر.

فرضية البحث: تعد جولات التراخيص وسيلة مهمة لدخول و استثمار شركات النفط الدولية في القطاع النفطي العراقي, الا ان اثرها سيكون سلبي على الصناعة النفطية اذا لم تدرس بطريقة جيدة.

منهجية البحث: تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي الاستنتاجي فضلاً عن الاسلوب التحليلي لمعالجة مشكلة البحث.

الفصل الاول عقود التراخيص (مفهومها – تمييزها عن العقود النفطية الاخرى – طبيعتها القانونية)

المبحث الاول : مفهوم عقود التراخيص

تعد عقود التراخيص شكل من اشكال استثمار الثروة النفطية و الصيغة التعاقدية التي تعتمدها الكثير من دول العالم في مجال الصناعة النفطية ولا سيما في دول امريكا الجنوبية, باعتبارها من افضل الصيغ التعاقدية التي تهدف الى تأهيل و تطوير و زيادة الانتاج النفطي مقابل احتفاظ الدولة المنتجة بملكيتها للثروة النفطية. ففي ظل الامكانيات المحدودة لدى معظم الدول المنتجة للنفط و حاجة الصناعة النفطية باعتبارها من الصناعات المعقدة لرؤوس اموال ضخمة و معرفة فنية و تكنولوجية كبيرة , فضلاً عن تطورها المستمر و تعدد مراحلها من تنقيب و كشف و تكرير وصولاً الى المرحلة النهائية من انتاج و نقل و تصدير. و لرغبة هذه الدول بالحفاظ على ملكية ثروتها النفطية و استثمارها بالشكل الافضل نجدها تفضل اللجوء الى استثمار النفط بهذه الطريقة من خلال التعاقد مع الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال. ان مفهوم عقود التراخيص يتباين من مفهوم الى اخر و لعل الفكرة الاساسية لها تتمحور حول ان الشركات الاجنبية تعمل لدى البلد المنتج للنفط بموجب عقد يبرم بينها و بين الجهة المختصة في ذلك البلد تلتزم بموجبه الشركة الاجنبية بتقديم الخدمات الفنية و المالية و العلمية كافة مقابل اجر يتم الاتفاق عليه بين الطرفين و ليس هناك صلة مباشرة بين الشركة الاجنبية و باطن الارض كون الدولة هي المالك الوحيد للثروة النفطية بموجب هذه العقود[١]. ان مفهوم الترخيص هو مفهوم حديث العهد نسبياً اذ ان هناك اشكال عديدة من التراخيص الاقتصادية[٢], لذلك اختلف المهتمون بشؤون النفط حول مفهوم عقود التراخيص النفطية و تصنيفها, فمنهم من يدرجها ضمن مفهوم عقود الخدمة او عقود المقاولة او عقود العمل او عقود المشاركة و غيرها[٣]. فقد عرفها البعض بأنها (عقد تقبل بموجبه شركة اجنبية متخصصة في عمليات البترول بتقديم خدمات في مجال البحث و الاستكشاف و الحفر او خدمات فنية معينة لصالح الدولة المتعاقدة معها او احدى هيئاتها مقابل الحصول على مبلغ نقدي محدد في العقد)[٤].

ويعرفها البعض الاخر بأنها (اتفاق يتولى بموجبه احد الاشخاص العامة او الخاصة بتنفيذ عمل معين خلال فترة محددة ولقاء اجر محدد و تنتهي صلة المقاول بالمشروع بانتهاء تنفيذ العمل و الحصول على الاجر)[٥]. و عرفت ايضاً بأنها (العقد الذي بواسطته تخول شركة وطنية لدولة منتجة للنفط مشروع اجنبي عام او خاص للقيام بالأعمال اللازمة للبحث عن الحقول النفطية و استغلالها لحساب الشركة النفطية مع بقاء الملكية التامة للدولة وان يتم تنفيذ العمل خلال فترة محددة و لقاء اجر محدد او بمقابل حصة من الانتاج و بتنفيذ العمل و الحصول على الاجر تنتهي صلة الشركة المقاولة بالمشروع)[٦].من ذلك يتضح انه لا يوجد تعريف محدد لعقد الترخيص النفطي فأعلب التعاريف الواردة بهذا الخصوص غير دقيقة و يشوبها الغموض مما يؤدي الى عدم الافصاح عن حقيقة مضمون هذا العقد . الا ان اغلب المختصين بالشأن النفطي يعرفون عقود التراخيص النفطية في ضوء عقود الخدمة , ومن جانبنا نؤيد هذا الرأي لأنه بالإضافة الى ما تمتعت به هذه العقود من خصائص عامة تخضع للنظرية العامة للعقود من حيث كونها ملزمة للطرفين و محددة بفترة زمنية معينة و تستلزم توفر شكلية معينة و تكون بمقابل اجر محدد[٧], هناك خصائص ذاتية و جوهرية تتسم بها عقود التراخيص النفطية , تحدد ملامحا الخاصة و تجعلها تصنف في ضمن عقود الخدمة و ليس في انواع العقود النفطية الاخرى واهمها ما يلي:

١- ان الغرض من ابرام هذه العقود هو تحقيق التنمية الاقتصادية للطرف الاول من خلال زيادة معدلات الانتاج النفطي الذي يعد المورد الاقتصادي المهم للعديد من الدول التي تملك احتياطي نفطي وفير لاسيما الدول التي تعاني ندرة في الموارد الاخرى و تصنف من الدول النامية, ففي ظل عدم توافر الامكانيات الفنية و التكنولوجية و الموارد البشرية المدربة التي تبنى بها الصناعة الحقيقية , تضل العائدات النفطية المورد المالي الاول للأنفاق و الحرك الاقتصادي القوي الذي من شأنه ان يغير الاوضاع الاقتصادية لكل بلد.

٢- ان هذا النوع من العقود غير متاح للدول كافة وانما متاح للبلدان ذات الانتاج النفطي الوفير, ويزداد التعامل على وفق هذا النمط من العقود كلما ارتفعت اسعار النفط. فقد ساعد ارتفاع اسعار البترول في السبعينات على انتشار هذا العقد في المنطقة العربية لرغبة الطرفين في جني ارباح مالية من صناعة البترول فقد وصل عدد الشركات العاملة في مجال الخدمات النفطية الى 130 شركة[٨]. وعلى العكس من ذلك يؤثر انخفاض اسعار النفط بشكل واضح على العوائد المتحققة على وفق هذا النمط من العقود لارتفاع تكاليف الانتاج التي تقوم بإنفاقها الشركات المستثمرة و التزام الدولة المنتجة بدفعها لها كما هو الحال في الازمة الاخيرة عندما وصل سعر البرميل الى اقل من 30 دولار.

٣- ان من اهم سمات هذا النوع من عقود النفط هو احتفاظ الدولة المنتجة بملكيتها للثروة النفطية في مراحل العمليات النفطية كافة على خلاف التعاقدات البترولية السابقة اذ كانت الشركات الاجنبية المستثمرة تشارك الدول العربية في جزء من الانتاج البترولي او كخام مستخرج او في صورة العائدات الناتجة عن البيع , كما تملك الدولة المنتجة ايضاً سلطة التصرف فيه من خلال بيعه و تصديره الى دولة معينه او منعه او تخفيض نسبته الى دولة اخرى[٩].

٤- حرية الدولة المالكة للنفط ان توكل مهمة انتاج و تطوير حقولها النفطية الى الجهة التي تمتلك رأس المال الكافي والخبرة الفنية اللازمة من الشركات الاجنبية المستثمرة و ذلك من خلال العروض المختلفة التي تتقدم بها تلك الشركات لتتولى لجان خاصة في داخل الدولة فحص الطلبات و العروض المقدمة و انتقاء الانسب و الافضل لها على وفق معايير لا تقتصر على قدرتها على القيام بالعمليات النفطية فقط و انما تقديم الخدمات الفنية و العلمية و تدريب و تأهيل ايدي عاملة ذات مستوى علمي و تكنولوجي مرتفع[١٠].

٥- ان الشركة الاجنبية بموجب هذه العقود تكون مجرد مقاول يقوم بالعمليات النفطية لمصلحة الدولة المنتجة للنفط و يقع على عاتقها مسؤولية تمويل عمليات التنقيب و مخاطرها و تحمل المصروفات و المسؤوليات كافة التي تحيط بهذه العمليات وفي حال اكتشاف النفط بالكميات اللازمة للتسوق التجاري سيقع على عاتق الدولة المتعاقدة معها التزاماً جديداً وهو اعادة ما سبق وان انفقته الشركة الاجنبية المتعاقدة على عمليات البحث[١١].بناءً على ما تقدم يمكن ان نعرف عقود التراخيص النفطية بأنها عقد يبرم بين الدولة المنتجة للنفط او الجهة المختصة فيها مع شركة اجنبية متخصصة بالصناعة النفطية تلتزم بموجبه الشركة بتقديم الخدمات المالية و الفنية و العلمية كافة المتعلقة بالعمليات البترولية لمدة محددة من الزمن مقابل اجر معين يتم الاتفاق عليه في العقد و تبقى الدولة بموجبه مالكة للثروة النفطية.

المبحث الثاني : مميزات عقود التراخيص عن العقود النفطية الاخرى

لقد مرت عملية البحث عن النفط و استغلاله بمراحل متعددة اتخذت انماط و اشكال قانونية مختلفة على المدى البعيد منذ اكتشاف النفط و لغاية يومنا هذا فقد بدء استثماره في بادئ الامر عن طريق عقود او اتفاقيات الامتياز التي تعكس بصورة او بأخرى شكل من اشكال الاستعمار وذلك من خلال سيطرة الشركات الاجنبية على الثروة النفطية للدولة المنتجة وهيمنتها على جميع مراحل الصناعة النفطية مقابل عوائد ضئيلة تعطى للدولة المنتجة, و ظل هذا الوضع سائداً منذ اواخر القرن التاسع عشر و حتى النصف الاول من القرن العشرين[١٢], لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و تغير الاوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و ازدياد الوعي لدى الشعوب بدأت حكومات الدول المنتجة للنفط تعي قيمة ثروتها النفطية و تأثيرها على مسار التنمية الاقتصادية فأخذت بمراجعة عقودها مع الشركات الاجنبية بما يحقق مصالحها و يحافظ على مواردها فاتجهت نحو استثمار النفط بأشكال اخرى كعقود المشاركة و عقود اقتسام الانتاج و عقود الخدمة, الا انه على الرغم من ذلك لم يكن ذلك التحسن شاملاً لان الاستثمار لم يتم من قبل الدولة مباشرة بل بوساطة الشركات الاجنبية لما لديها من امكانيات اقتصادية هائلة و قدرات فنية من ايدي عاملة و معدات و اجهزة متطورة لاسيما ان العمليات النفطية تتطلب تكاليف باهظة لم تقوى على تحملها ميزانيات الدول النامية لغاية الان, وعلى الرغم من قيام بعض الدول و منها العراق بتأميم ثرواتها النفطية و استثمارها بشكل مباشر بالاعتماد على عناصر وطنية بحتة الا انها عادت الى الاستعانة بالشركات الاجنبية عن طريق عقود الخدمة التي تتضمن شروط وقواعد افضل من العقود السابقة مثلاً ما يتعلق بمدة العقد و الرقابة على الاسعار و تكاليف الشركات و حق الدولة في المشاركة برأس المال و عضوية مجلس الادارة واستخدام ايدي عاملة وطنية و تدريبها...الخ[١٣].

ويمكن توضيح التمييز بين عقود التراخيص النفطية (عقود الخدمة) و بين العقود النفطية الاخرى من خلال ما يلي:

اولاً : عقد الامتياز النفطي

ثانياً : عقد المشاركة النفطي

ثالثاً : عقود اقتسام الانتاج

اولاً : عقد الامتياز النفطي: تعد عقود الامتياز النفطية من ابرز العقود في هذا المجال و تعني الاتفاق الذي تمنح بمقتضاه الدولة لمشروع اجنبي حقاً خالصاً له وحده في البحث على اقليمها عن البترول و استغلاله خلال فترة زمنية معينة[١٤]. تعتبر عقود الامتياز الصورة التقليدية لعقود البترول[١٥]. فهو اول و اقدم نمط في استثمار الموارد النفطية , ويعد ثمرة الصراع النفطي الذي مارسته الدول الكبرى في هذا المجال اذ انتشر بصورة خاصة في البلدان المنتجة للنفط لاسيما دول الشرق الاوسط كالعراق و السعودية و ايران و قطر و الكويت و البحرين.

وقد امتازت هذه العقود بالعديد من الخصائص فقد كانت الصفة الغالبة لها هي انعدام التوازن بين الطرفين لصالح الشركات الاجنبية و هيمنتها على الدول المنتجة للنفط بالإضافة الى الخصائص الاخرى, فقد تضمنت تلك الاتفاقيات العديد من الشروط التعسفية بحقوق و مصالح الدول المتعاقدة[١٦]. ويمكن توضيح اهم خصائص هذه العقود التي تميزها عن عقود التراخيص النفطية:

١- منطقة الامتياز في العقد: امتازت هذه العقود بكبر المساحات التي تعطى للشركات الاجنبية لمباشرة عملياتها النفطية عليها, فقد كانت المساحة التي يتم منحها في تلك الشركة كبيرة جداً تغطي مساحات واسعة من اقليم الدولة المنتجة (المتعاقدة) بل حتى يتم النص في بعض عقود الامتياز على ان تغطي منطقة الامتياز الاقليم البري و البحري للدولة المنتجة[١٧], فالشركة الاجنبية كانت تتعامل على ان منطقة الامتياز التي تجري عليها عمليات البحث و التنقيب عن النفط ليس حق استثمار و انما ملكاً للشركة الاجنبية و كذلك الانتاج و الكميات المستخرجة من النفط تعتبر وفقاً للعقد ملكاً لها. اما في عقود التراخيص النفطية فأن المساحات التي تمارس عليها الشركات الاجنبية عملياتها النفطية تكون مساحات محدودة النطاق يتم تحديدها بموجب العقد الخاص بكل حقل.

٢- مدة الامتياز في العقد: تتميز عقود الامتياز ولاسيما المبرمة في مراحلها الاولى بطول مدة العقد و التي تتراوح بين 60 الى 75 عاماً, وكانت هذه المبالغة بطول المدة تعطي الشركة الاجنبية الفرصة في استغلال المنطقة اطول مدة ممكنة مما يعود عليها بأرباح طائلة لا تدرها اية صناعة في العالم. اما فيما يتعلق بعقود التراخيص النفطية فأنها تتميز بقصر المدة مقارنة بعقود الامتياز البترولية اذ تبلغ مدة العقد الاساسية 20 عاماً قابلة للتمديد لمدة اقصاها 5سنوات وفقاً لمواد و شروط جديدة يتم التفاوض عليها .

٣- العوائد المالية في عقد الامتياز: بموجب عقد الامتياز تكون الشركة الاجنبية هي المالكة للنفط وتقوم بدفع عوائد مالية ضئيلة جداً الى الدولة مانحة الامتياز مقارنة بما تحققه تلك الشركات من ارباح, اذ يتم النص على هذا المقابل في العقد او اتفاقية الامتياز. اما في عقود التراخيص النفطية فأن الدولة هي المالك الوحيد للنفط و هي المسؤولة عن دفع المقابل للشركة الاجنبية مقابل التكاليف التي تنفقها على العمليات البترولية .

٤- الملكية في عقد الامتياز كانت شركات النفط الاجنبية بموجب عقود الامتياز تحتكر العمليات النفطية كافة ابتداء من لحظة البحث و التنقيب الى حين عرضه و بيعه في الاسواق, دون ان تتحمل الشركة اي التزام مقابل ذلك. وهكذا يتبين ان ملكية الثروة النفطية التي كانت تستخرجها الشركات صاحبة الامتياز تصبح مملوكة لهذه الشركات من لحظة استخراجها. حتى ان بعض هذه الاتفاقيات تنص صراحة على حق الشركة الاجنبية صاحبة الامتياز في ملكية البترول في منطقة الامتياز[١٨].

في حين انه في عقود التراخيص تبقى الدولة هي المالك الوحيد للثروة النفطية الموجودة على اراضيها وان الشركة الاجنبية مجرد مقاول يعمل لدى الدولة المنتجة وهو ملزم بموجب العقد بتقديم الخدمات الفنية و العلمية و المالية كافة المتعلقة بالصناعة النفطية.

٥- الرقابة في عقد الامتياز انعدمت الرقابة التي تمارسها الدول المنتجة على الشركات الاجنبية في عقود الامتياز في مجالات عدة سواء من حيث اشراف الدولة على العمليات البترولية او سياسة التوظيف او المشاركة في ادارة الشركة....الخ. فمن حيث سياسة التوظيف فقد كانت خاضعة لسيطرة الشركة الاجنبية اذ لم تكن ملتزمة الا بتوظيف فئة من العمال غير الماهرين من الوطنيين[١٩].

بينما في عقود التراخيص النفطية فأن الطرف الوطني يتمتع بممارسة حق الرقابة و الاشراف و التوجيه على الشركات الاجنبية من خلال الجهات الرقابية في الدولة فضلاً عن الزام الشركات الاجنبية بموجب العقد بتدريب الملاكات الوطنية داخل و خارج البلاد[٢٠].

٦- امتيازات الشركة الاجنبية ضمن عقد الامتياز تتمتع الشركات الاجنبية العاملة في الشرق الاوسط بامتيازات قانونية واسعة تمنحها السلطة المركزية العليا في الدولة سواء كانت رئيس جمهورية او ملك او سلطان, فهي تقترن بالنظام القانوني للدولة[٢١]. اي ان الشركة هي التي تحدد كون الامتياز عقداً او اتفاقاً فالشركة كانت عبارة عن دولة حقيقية في داخل الدولة المنتجة وعادة ما تكون اقوى من الدولة مانحة الامتياز نفسها.اما في عقود التراخيص فإنه الى حد بعيد يوجد توازن في المراكز القانونية بين اطراف العقد وان كان هناك بعض المآخذ على البنود الواردة في العقد تجعل الشركة الاجنبية بمركز اقوى من الدولة[٢٢].

ثانياً : عقد المشاركة النفطي : يعرف عقد المشاركة النفطي بأنه (الاتفاق الذي يبرم بين الدولة المانحة للامتياز باعتبارها طرفاً و احدى مؤسساتها الوطنية و مستثمر اجنبي كطرف اخر, يحصل بمقتضاه المستثمر الاجنبي على حق البحث و استغلال الثروات النفطية في مساحة محدودة من اقليم الدولة و لمدة زمنية معلومة)[٢٣]. ان فكرة عقود المشاركة تقوم على اساس اشراك الدولة المنتجة للنفط او احدى مؤسساتها النفطية مع شركة اجنبية في البحث عن النفط و استغلاله اشتراكاً متكافئاً في الحقوق و الالتزامات, فالدولة تكون شريك من جهة في المشروع و مانحة للامتياز او الترخيص من جهة اخرى[٢٤]. ولا يدخل في ضمن هذا المفهوم ما يعرف باشتراك الشركات مع بعضها في الكشف عن النفط و استغلاله, فاكثر الشركات التي تعمل في البلدان العربية تتكون من شركات متعددة وكل واحدة منها تتحمل نصيبها من الارباح و مسؤوليتها من المخاطرة[٢٥]. بينما تتحمل الشركة الاجنبية بمقتضى هذا العقد مسؤولية البحث عن النفط و تمويل العمليات النفطية الى ان يتم اكتشافه بكميات تصلح للاستغلال التجاري , فاذا لم يتم اكتشافه فأن الشركة الاجنبية لوحدها تتحمل كلفة ذلك من دون اي التزام يقع على الدولة, اما اذا تم اكتشافه فأن الدولة تشترك مع الشركة الاجنبية في اعداد المنطقة المكتشفة للإنتاج وفي تمويل المشروع و يحصل كل طرف على نصيبه من الانتاج تبعاً لمساهمته فيه ولا يتعارض ذلك مع حق الدولة في حصولها على الضرائب و الرسوم التي تحصل عليها من الشركات الاجنبية[٢٦]. و فيما يلي يمكن توضيح اهم خصائص هذه العقود و تمييزها عن التراخيص النفطية:

١- العلاقة التعاقدية في عقود المشاركة النفطية تتميز العلاقة التعاقدية بتعدد اطرافها, اذ يبرم عقد المشاركة بين كل من الدولة المنتجة للنفط و المؤسسة او الشركة التابعة لها و الشركة الاجنبية[٢٧] , يترتب على ذلك وجود نوعين من العلاقة التعاقدية الاولى بين الدولة المنتجة و الشركة الوطنية و الاجنبية , و الثانية بين المؤسسة الوطنية و الشركة الاجنبية[٢٨].

اما في عقود التراخيص النفطية تكون العلاقة التعاقدية مباشرة بين الدولة المنتجة للنفط ممثلة بالجهة المختصة فيها و بين الشركات الاجنبية المتعاقدة.

٢- تأسيس شركة جديدة في ظل عقود المشاركة النفطية يتم تأسيس شركة جديدة في الدولة المنتجة للنفط يطلق عليها (شركة التشغيل) او الشركة المنفذة للعمليات, الغرض منها يكون القيام بجميع العمليات النفطية المتفق عليها في العقد نيابة عن الطرفين و تتمتع بجنسية الدولة المنتجة و تخضع لقوانينها[٢٩].اما في ظل التراخيص النفطية فلا يتم تأسيس شركة جديدة و انما تتولى الشركة الاجنبية تنفيذ كافة العمليات النفطية لصالح الدولة المنتجة.

٣- مدة العقد تتراوح مدة عقود المشاركة النفطية بين (30- 25) سنة, مع امكانية تمديدها لمدة 10 او 15 عام اضافية, عادة يتم التمييز بين مرحلتين في هذه العقود, الاولى مرحلة التنقيب و البحث , و الثانية مرحلة الاستغلال و الانتاج[٣٠].

اما عن مدة عقود التراخيص فكما ذكرناها سابقاً ان مدة العقد تبلغ 20 عاماً قابلة للتمديد مدة 5 سنوات.

٤- العوائد المالية ان الدولة المنتجة تحصل على عوائد مالية بموجب عقد المشاركة وهي عبارة عن اتاوة معينة غير قابلة للاسترداد, تمثل الحد الادنى لما يجب ان تحصل عليه في جميع الاحوال[٣١], اي نسبة ثابتة بغض النظر عن وجود ربح في المشروع ام لا[٣٢], بالإضافة الى ما تحصل عليه من مشاركتها بالمشروع التي قد تصل الى 50% , فبعد ان يتم طرح تكاليف نفقات الشركة الاجنبية باستخدام نفط التكلفة فالمتبقي يسمى نفط الربح , يتم تقسيمه بين الدولة المنتجة و الشركة الاجنبية بحسب نسبة كل منهما ,مع فرض ضريبة على صافي الربح للشركة الاجنبية[٣٣].

٥- نسبة المشاركة تختلف نسبة مشاركة الدولة و الشركة التابعة لها من مدة الى اخرى, فقد كانت في بادئ الامر تتراوح بين 20 – 10% , لكن اخذت بالتحسن مع بداية عام 1965 بحيث وصلت الى 51%[٣٤]. اما بالنسبة لعقود التراخيص النفطية فقد سمحت لشركات النفط العراقية غير تلك التي تمثل الطرف الاول للعقد بالدخول بنسبة مشاركة 25% مع الشركات الاجنبية.

٦- نظام التخلي بالنسبة لعقود المشاركة النفطية فقد امتازت بوجود نظام التخلي ويقصد به تقليص منطقة العقد تدريجياً او دفعة واحدة بعد مرور مدة زمنية معينة, اي قيام الشركات الاجنبية بالتخلي عن المساحات التي لم يتم اكتشاف النفط فيها بكميات تسمح بالتعامل التجاري[٣٥].اما بالنسبة للتراخيص النفطية فقد نصت على النظام ذاته, لكن لم يقتصر الامر على المساحات التي لم يتم اكتشاف النفط فيها بكمية تسمح بالتسويق التجاري , وانما على الشركة الاجنبية التخلي عن المناطق التي لم تباشر بتنفيذ عمليات التطوير عليها خلال مدة زمنية محددة, كذلك المناطق التي لم يتم التوصل الى اجور ربحية فيها.

ثالثاً : عقود اقتسام الانتاج يعرف عقد اقتسام الانتاج بانه (عبارة عن اتفاق بين الشركة الوطنية في البلد المضيف و الشركة الاجنبية , تتولى بموجبه الاخيرة البحث و التنقيب عن النفط و استغلاله مقابل الحصول عند اكتشافه بمقادير تجارية على حصة من الانتاج معفاة من الضرائب و بسعر الكلفة)[٣٦]. وتعد عقود اقتسام الانتاج من الصيغ الحديثة في مجال الاستثمار بالثروة النفطية و الاكثر انتشاراً في العالم[٣٧]. بموجب هذا العقد تتحمل الشركة الاجنبية القائمة على العمليات النفطية النفقات كافة اثناء عمليات التنقيب و الانتاج , مع النص في العقد على حد ادنى من النفقات التي يتم توزيعها على فترات زمنية متفاوتة, ولا تتحمل الدولة مسؤولية النفقات في حال عدم الكشف عن البترول وانما تتحمل الشركة الاجنبية وحدها تلك المخاطر, وتحصل على مقابل عبارة عن حصة من الانتاج و تقتطع بسعر الكلفة من دون اخذ الضرائب عليها, اما الكمية المتبقية من النفط المنتج فيتم تقاسمها بين الطرفين الوطني و الاجنبي , كلاً حسب النسبة المتفق عليها ضمن العقد, و تتفاوت هذه النسبة من عقد الى اخر و تتغير بتغير مستوى الانتاج[٣٨].

و يمكن توضيح اهم الخصائص التي تميز عقود المشاركة عن عقود التراخيص النفطية فيما يلي:

١- ملكية النفط وفقاً لعقود تقاسيم الانتاج تعود ملكية النفط للطرف الوطني حتى يتم خصم النسبة المخصصة لاسترداد النفقات وهي ما تسمى ب(نفط الكلفة), بعدها تصبح الشركة الاجنبية مع الشريك الوطني مالكة للنفط المنتج المسمى ب(نفط الربح). اما بالنسبة لعقود التراخيص النفطية فأن المالك الوحيد للنفط في كافة المراحل , اي منذ بدء عملية البحث و التنقيب و حتى مرحلة الانتاج و التسويق هو الطرف الوطني.

٢- مدة العقد في عقود اقتسام الانتاج يتم النص على مدتين للعقد, الاولى تخص مرحلة البحث و التنقيب و الثانية تخص التنمية و الانتاج, وعادة ما تكون المدة الاولى اقصر من الثانية.

بينما في عقود التراخيص النفطية فأن مدة العقد الاصلية مع الاضافية تصل الى 25 عاماً.

٣- ادارة العمليات النفطية في عقود اقتسام الانتاج يتم التفريق بين مرحلتين فيما يخص ادارة العمليات النفطية وهما مرحلة البحث و التنقيب و مرحلة التنمية و الاستغلال , اذ يقوم الطرف الاجنبي في المرحلة الاولى بإعداد البرامج و الميزانيات الخاصة بأعمال البحث و التنقيب, وفي المرحلة الثانية تتولى ادارة العمليات شركة يقوم بتأسيسها كلا الطرفين[٣٩]. اما في ظل عقود التراخيص فأن ادارة العمليات النفطية تكون مشتركة منذ البدء بإبرام العقد و حتى انتهاءه.

٤- التمويلوفقاً لعقود اقتسام الانتاج فأن الشركة الاجنبية المتعاقدة تتحمل تكاليف العمليات النفطية كافة, و تسترد جميع النفقات على شكل نسبة من النفط المنتج. اما وفقاً لعقود التراخيص النفطية فيلتزم الطرف الوطني باسترداد النفقات في حال نجاح العملية النفطية نقداً او عيناً[٤٠].

الفصل الثاني

القطاع النفطي و واقع الصناعة النفطية في العراق

المبحث الاول : اهمية النفط و واقع الصناعة النفطية في العراق قبل و بعد عام 2003

اولاً : اهمية النفط تشكل الصناعة النفطية العراقية اهمية كبيرة في اقتصاد البلد باعتبارها مصدر اساسي لنمو الدخل القومي و الحصول على العملة الصعبة اللازمة للنهوض بالخطط الإنمائية , الى الحد الذي يرتبط مستقبل البلاد و رفاهيته بشكل كبير في العوائد النفطية. كما تعد القرارات الاقتصادية المتعلقة بالصناعة النفطية من اهم ما يمكن اتخاذه لأنها تساهم جوهرياً في تشكيل مستقبل البلاد.لقد عانى القطاع النفطي العراقي من مشاكل عديدة بسبب الحروب المتتالية و الحصار الاقتصادي مما نتج عنه انخفاض الطاقة الانتاجية و تخلف التكنولوجيا و ارتفاع تكاليف اعادة تأهيل القطاع النفطي للوفاء بالاحتياجات المحلية و السوق الدولية.ان الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً شديداً على النفط, اذ يعد المصدر الاهم ان لم يكن الوحيد سواء في مساهماته في الناتج المحلي الاجمالي , ام في رفد الاقتصاد بالعملات الاجنبية ام في تمويل الموازنة العامة و الفعاليات الاقتصادية الاخرى. حيث يعبر الناتج المحلي عن مستوى الاقتصاد القومي و مدى تطوره و نموه , فهو المؤشر الاكثر وضوحاً للتعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي, اذ ان التطور الناتج ينعكس على تطور الدخل القومي وهذا بدوره ينعكس على مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد. يلاحظ من الجدول (١) الاتي ان مساهمة قطاع النفط الخام عام ١٩٩٠ بلغت ٦٤.٩٪ , ان المفروض نسبة مساهمة قطاع النفط الخام بالناتج المحلي الاجمالي تتناقص بمرور الزمن لتحل محلها الزيادات المستمرة بنسب المساهمة لقطاعي الزراعة و الصناعة التحويلية, الا ان ذلك لم يحدث لأسباب منها ما يتعلق بسوء الادارة و التخطيط ومنها ما يتعلق بالحروب و العقوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي[٤١].

جدول (١) مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي للفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٧ (مليون دينار)

السنة	النفط الخام	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة المساهمة %
١٩٩٠	٣٠١٩.٦	٢٩٧١١.٦	٩.٨
١٩٩١	٢٩١٠.١	١٠٦٨٢.٠	٢٦.٢
١٩٩٢	٤٣٢٠.٥	١٤١٦٣.٥	٢٩.٨
١٩٩٣	٣٤٤٨.٤	١٨٤٥٣.٦	١٨.٥
١٩٩٤	٤٢٨٩.٤	١٩١٦٤.٩	٢٢.٢
١٩٩٥	٤٩٦١.٥	١٩٥٧١.٢	٢٥.٠
١٩٩٦	٥٤٣٩.١	٢١٧٢٨.١	٢٤.٩
١٩٩٧	١٢٦٥٦.٤	٢٦٣٤٢.٧	٣٧.٨

١٩٩٨	٢٠٩٤٦.٦	٣٥٥٢٥.٠	٥٨.٨
١٩٩٩	٢٥٣١٠.٥	٤١٧٧١.١	٦٠.٤
٢٠٠٠	٢٥٨٧٧.٥	٤٢٣٥٨.٦	٩٠.٨
٢٠٠١	٢٥٦٧٥.٧	٤٣٣٣٥.١	٥٩.٠
٢٠٠٢	٢٠٩٩.٠	٤٠٣٤٤.٩	٥٤.٥
٢٠٠٣	١٣٩١٧.١	٢٦٩٩٠.٤	٥١.٢
٢٠٠٤	١٩٧٨٩.٤	٤١٦٠٧.٨	٤٧.٣
٢٠٠٥	١٨٣١٩.٦	٤٣٤٣٨.٨	٤٢.٠
٢٠٠٦	١٩٣٢٧.٥	٤٧٨٧٥١.٤	٤٠.٢
٢٠٠٧	٢٠٠٩٧.٣	٤٨٠٤٦.٩	٤١.٦
٢٠٠٨	٢٣٤٢٢.٨	٤٨٥١٠.٦	٤٣.٧
٢٠٠٩	٢٣٨٧٧.٧	٥٦٥٢٧.٠	٤٢.٢
٢٠١٠	٢٤٠٩٩.٦	٥٧٧٥١.٦	٤١.٤٥
٢٠١١	٢٧١٢٣.٤	٦٣٦٥٠.٤	٤٢.٣
٢٠١٢	٣٠٦٢٢.٣	٧١٦٨٠.٨	٤٢.٤
٢٠١٣	٣١٦٠٢.٢	٧٦٩٢٢.٠	٤٠.٩٠
٢٠١٤	٣٢٩٧٦.٩	٧٥٣٠٤.٠	٤٣.٦
٢٠١٥	١٠١٧٧٩١٨٥	١٦٩٦٣٠٨٧٦.٤	٥٩.٩
٢٠١٦	١٣٥١٤٢٩٠٨.٩	٢٠٨٩٣٢١٠٩.٧	٦٤.٣٦
٢٠١٧	١٢٩٥٨٩٠٨٥.٣	٢٠١٠٥٩٣٦٣.١	٦٣.٩٦

المصدر : وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات, مديرية الحسابات القومية, تقارير الناتج المحلي الاجمالي و الدخل القومي, سنوات متفرقة.

نلاحظ من خلال الجدول (١) ان نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي كانت منخفضة و ذلك يعود الى حرب الخليج الثانية و الاجراءات التي اتخذت بحق العراق ,فالإنتاج النفطي انخفض الى (٢٨٢.٥ الف ب /ي) , بعد ان كان (٢١١٢.٦ الف ب/ي), كما كانت كميات النفط المصدرة لا تتجاوز (٣٩ الف ب/ي), وكانت النتيجة هي انخفاض نسبة العائدات النفطية التي بلغت (٢٧٢.٢٧٦ الف دولار) بعد ان كانت عام ١٩٩٠ (٩٩٣٢٥٧٥ الف دولار). وكمعدل كانت نسبة مساهمة النفط الخام الى الناتج المحلي الاجمالي للأعوام ١٩٩٠ – ١٩٩٥ لا تتجاوز ٣٠٪. اما بعد عام ١٩٩٦ و تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) ارتفعت النسبة تدريجياً حتى بلغت النسبة اعلى مستوياتها عام ٢٠٠٢ (٩٠.٨٪) وهذا ناجم عن الزيادة المستمرة في انتاج النفط الخام, و زيادة الكميات المصدرة منه الى الخارج و بالتالي زيادة الايرادات النفطية. اما بعد عام ٢٠٠٣ فنلاحظ انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بشدة, ويعود سبب الانخفاض هذا الى اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بصورة رئيسية , حيث ان الانخفاض الحاصل في قطاع النفط ادى الى انخفاض ملحوظ في الناتج المحلي الاجمالي. وعلى الرغم من رفع العقوبات الاقتصادية الا ان قطاعات الاقتصاد العراقي ما زالت تعاني من التدهور في انتاجيتها و السبب في ذلك يعود الى :

١. تراجع نسب استغلال طاقات القطاعات الانتاجية مقارنة بما كانت عليه خلال الاعوام السابقة لعام ٢٠٠٣.
٢. اعمال التخريب و النهب التي رافقت احداث عام ٢٠٠٣.
٣. هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج.

٤. سوء الوضع الامني و الحرب الطائفية المرافقة له.

٥. تعطيل الاستثمارات المحلية و الخارجية, فضلاً عن تراكمات الحروب السابقة و العقوبات الاقتصادية.

اذا ما اخذنا الاعوام ٢٠٠٠ و ٢٠١٣, على اعتبار ان عام ٢٠٠٠ شهد اعلى نسبة مساهمة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (٩٠.٨), وعام ٢٠١٣ شهد اقل نسبة مساهمة بلغت (٤٠.٩). ان انخفاض النسبة لا يعود الى التحسن الكبير في مساهمة القطاعات السلعية كالقطاع الزراعي و قطاع الصناعات التحويلية , حيث تحسن هذين القطاعين سيدل على انتعاش الاقتصاد العراقي و تنوع قاعدته. وانما يعود الى ركود قطاع النفط الخام نفسه وعدم بلوغ مستوى الانتاج الذي كان عليه العراق قبل عام ٢٠٠٣. ومن جانب اخر فأن خدمات التنمية الاجتماعية و الشخصية قد ازدادت في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٠ والسبب يعود الى قيام الحكومة بزيادة حجم التوظيف , فضلاً عن زيادة حجم الاستثمار في قطاع البناء و التشييد و زيادة تجارة الجملة و المفرد و قطاع الفنادق , بسبب تحسن الدخل الفردي الريعي و انتعاش خدمات السياحة بعد عام ٢٠٠٣.

ثانياً :واقع السياسة النفطية في العراق ان السياسة النفطية في العراق عرفت انواعاً من العقود تختلف في مضمونها و محتوياتها و مدياتها الزمنية, لذلك لابد من التطرق بإيجاز الى هذه الانواع من العقود لتوضيح واقع السياسة النفطية في العراق , وكما يلي :

١- **عقود الامتياز النفطية (١٩٢٥ – ١٩٥٢)** ان الامتيازات النفطية هي شكل من اشكال الاستثمارات النفطية التي سادت الصناعة النفطية في ظل ظروف دولية سياسية و اقتصادية , اذ سيطرت الشركات السبع في العالم على اغلب الاستثمارات النفطية في بلدان العالم المنتجة للنفط الخام[٤٢]. يعد العراق البلد الثاني في منطقة الخليج العربي الذي كان ينتج النفط قبل الحرب العالمية الثانية, وقد عرف الصراع على الامتيازات النفطية منذ الثلث الاخير من القرن التاسع عشر قبل ان تظهر الى الوجود الحدود السياسية للعراق الحديث, وهذا ما اكده وليام يال (William Yale) عندما بعث تقريراً الى وزارة الخارجية الامريكية في ١٢/ تشرين الثاني/ ١٩١٧, بأن خبراء النفط في العراق يعدونه من اغنى البلدان الحاضنة للنفط على الارض, وفي الاتجاه نفسه نادى (W.E Perdew) عضو البعثة النفطية للولايات المتحدة[٤٣], في لندن / شباط ١٩١٩ : ان وادي الرافدين مرشح لان يصبح واحد من اكبر حقول النفط في العالم عند دراسة تاريخ هذه الامتيازات نجد ان العراق كان اول بلد عربي لنشاط الشركات النفطية, فشهد العراق صراعاً بين مختلف الجهات ذات المصالح النفطية للحصول على حقوق امتياز, عندما اعتقدت تلك الجهات ان لديه احتياطيات نفطية مهمة, وعلى الرغم من ان البريطانيين حاولوا الاستيلاء على كامل حقوق الامتياز في العراق الا انهم اضطروا في النهاية تحت ضغط حلفائهم اثناء الحرب الى الموافقة على ان تحصل مجموعة من الشركات الاوربية و الامريكية على حصة من حقوق الامتياز النفطية في العراق, وهكذا فقد تم منح الامتياز النفطي في العراق عام ١٩٢٥ الى شركة النفط التركية التي اخذت فيما بعد اسم شركة نفط العراق.وقد استمرت عقود الامتياز حتى عام ١٩٥٢ اذ تم عقد اتفاقيات جديدة بين الحكومة العراقية و شركة نفط العراق تقرر بموجبها حصول الحكومة العراقية على ٥٠٪ من العوائد الناتجة عن الصادرات النفطية, وكذلك الحق عن ما يزيد عن ١٢.٥٪ من الانتاج الصافي الذي يمكن للحكومة بيعه بأي سعر تشاء[٤٤].

٢- **قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١** في سنة ١٩٦١ اصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (٨٠) الذي قلص مساحات العمليات النفطية الخاضعة للشركات الى (٠.٥٪) من مساحة الامتياز النفطي, فبعد ان كانت الشركات الاجنبية تسيطر على السياسة النفطية في العراق منذ العشرينات حتى انهيار النظام الملكي, حاولت الجمهورية العراقية ازالة الضرر الذي لحق بثروة العراق النفطية بسبب ممارسات شركة نفط العراق. عندها بدأت الحكومة مفاوضات مع تلك الشركات لحل القضايا المتعلقة و التي كان اهمها التخلي عن المساحات المشمولة بعقود الامتياز عدا المساحات التي كانت مستغلة من قبل شركات النفط فعلاً. اذ احتفظت الشركات بمساحات واسعة من الاراضي ذات الامكانات النفطية الجيدة, وبذلك احكمت الحكومة سيطرتها على الاراضي غير المطورة فعلاً والتي شكلت ٩٩.٥٪ من الاراضي الخاضعة للامتياز, فبرزت اهمية هذا القانون في انه يمثل خطوة اولى من هدف استراتيجي بعيد لسياسة العراق النفطية وهو تحرير الثروة النفطية الوطنية من السيطرة و الاستغلال الاجنبي[٤٥].

٣- **تأميم النفط (١٩٧٢ – ٢٠٠٣)** عند تأزم العلاقة بين الشركات النفطية و الحكومة العراقية, بسبب ممارسة تلك الشركات للضغط الملي على الحكومة عن طريق تخفيض الانتاج من الحقول الشمالية اذ كان ذلك المنفذ الوحيد لها و الثغرة الوحيدة التي بقيت سائبة دون ان تحكمها

اتفاقية , عندها تم عقد جولات تفاوضية كثيرة لكن دون جدوى, الى ان جاء في النهاية القرار بتأميم النفط العراقي في الاول من حزيران ١٩٧٢, فأنهت خمس تأميمات بين العامين ١٩٧٢–١٩٧٥ الامتيازات النفطية في العراق بصورة نهائية وهي[٤٦] :

أ. ١ حزيران ١٩٧٢ : تأميم (اي بي سي) و تبعه في ٢٣ شباط ١٩٧٣ تخلي (اي بي سي) عن شركة نفط الموصل.

ب. ٧ تشرين الاول ١٩٧٣ : تأميم المصالح الامريكية (موبيل اكسون) في شركة نفط البصرة.

ج. ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣ : تأميم المصالح الهولندية (رويال وتش) في شركة نفط البصرة.

د. ٢٠ كانون الاول ١٩٧٣ : تأميم مصالح (بارتكس) المملوكة من قبل مؤسسة غولبنكيان.

ج. ٨ كانون الاول ١٩٧٥ : تأميم جميع المصالح الاجنبية الباقية في شركة نفط البصرة وهي (بريتش بتروليوم, شركة النفط الفرنسية, شل). و بذلك اصبحت الصناعة النفطية في العراق بأكملها تحت اشراف الحكومة العراقية.

وبعد عام ١٩٧٣ بدء العراق يجني منافع جراء ارتفاع اسعار النفط و تصاعد معدلات انتاجه (١.٩ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣ لتصل ذروته الى ٣.٧ مليون برميل عام ١٩٧٩) وذلك بفعل نقل الملكية الى شركة النفط الوطنية العراقية[٤٧].

في عام ١٩٩٧ تم توقيع عقود مشاركة بالإنتاج مع شركة الواحة الصينية لتطوير حقل الاحدب , وشركة لوك اويل الروسية لتطوير حقل غرب القرنة , وقد كانت العملية سياسية الى حد بعيد اذ كان التفاوض على العقود يتم مع منح الاولوية لشركات تابعة الى دول اعضاء في مجلس الامن الدولي (روسيا – الصين), في محاولة لكسب دعمها لإسقاط عقوبات الامم المتحدة, علماً ان هذه الاتفاقيات لم تتطبق بسبب العقوبات , فتم الغاء العقد[٤٨].

٤. **عقود التراخيص** في مرحلة عقود التراخيص هذه فأنه يصعب اجراء تحليل دقيق و شامل للعقود التي تم توقيعها بين وزارة النفط العراقية و الشركات الاجنبية, و التي اعلن عنها في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ , وذلك لعدم توافر النصوص الكاملة الخاصة بهذه الاتفاقيات, ولهذا سوف يتم التركيز على الحقول المشمولة بجولات التراخيص هذه و اهميتها لتطوير الصناعة النفطية في الفصل الثالث.

المبحث الثاني : التحديات و العقبات التي تواجهها الصناعة النفطية العراقية

تواجه الصناعة النفطية العراقية تحديات كبيرة ومتشابكة اهمها هي انخفاض انتاج النفط الخام, فعلى الرغم من ضخامة احتياطي النفط العراقي الذي يقدر بثالث احتياطي في العالم, ان انتاجه لا يزال بحدود ٢.٥ مليون برميل يوميا, لذا يسعى العراق الى تطوير انتاجه النفطي الى ٥ مليون برميل يومياً خاصة مع ارتفاع اسعار النفط الى مستويات تجاوزت ١٠٠ دولار للبرميل في بعض الاوقات , مما ينعكس على زيادة الايرادات و تحسين اداء الاقتصاد[٤٩]. فقد افرزت الظروف السياسية و الاقتصادية التي مر بها العراق منذ عام ١٩٨٠ و لحد الآن ,من حروب متتالية و عقوبات اقتصادية وعمليات نهب و سلب و تخريب ادى الى انخفاض مستوى انتاج النفط العراقي , فقد انخفض من ٣.٨مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩ الى ٢.٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٠, نتيجة الحرب العراقية الايرانية , ثم تراجعت الى ١.٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٥, بسبب اهمال القطاع النفطي و انخفاض الطلب على النفط في السوق الدولية, وفي بداية عقد التسعينات انخفض الانتاج النفطي الى ادنى مستوى له تراوح ما بين ٢٧٩ –٦١٠ الف برميل يومياً خلال المدة ١٩٩١ الى ١٩٩٦, ولكن بعد عام ١٩٩٦ ارتفع نتيجة تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) ووصل الى ٢.٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٣[٥٠].

ويمكن ايجاز الاسباب التي حالت دون تطور انتاج النفط الخام العراقي بما يأتي:

اولاً : الوضع الامن لقد كان الوضع الامني سبباً مباشراً لعدم تنفيذ شركات النفط العالمية ل (١٥٢) عملاً في العراق, فعلى الرغم من ان كانت هذه الشركات متلهفة للاستثمار في العراق الا انها وقفت اعمالها بسبب الوضع الامني المتدهور لأنها لا تريد ان تخسر معداتها و تعرض كفاءاتها للخطر, الا انهم لا يستطيعون القيام بذلك الا في ظل وضع امني مستقر يؤمن لهم العمل بسلام و امان.

ثانياً : الاضطرابات السياسية تعد الاضطرابات السياسية من اهم الاسباب التي ادت الى تدهور انتاج النفط الخام في العراق , وذلك لأنها تفرز تداعيات سلبية على تطور شركات النفط العراقية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الحكومية , فقد استنفذت الحروب قدرت البلد على مدار ٢٥ سنة, وان تعقد الاوضاع السياسية من شأنه ان يؤخر اي تطور جدي وهام للطاقة و لسنوات قادمة , لان تطور هذه الصناعة يعتمد على التطور السياسي المستقبلي للبلاد , فضلاً عن السياسة الاقتصادية التي تتخذ شكل التخطيط من اجل نمو صناعة النفط . و على الرغم من ان

صناعة النفط العراقية لم يصلها التدمير اثناء الحرب الاخيرة في عام ٢٠٠٣., كما حصل في احداث ١٩٩١ الا انه كان هناك حالات نهب و سرقة و تخريب و تهريب للنفط بعد الحرب فقد قدرت بعض المصادر خسائر صناعة النفط وحدها مليار دولار نتيجة السرقة[٥١].

ثالثاً : انخفاض مستوى التطور التكنولوجي ان الصناعة النفطية العراقية قد حرمت من التطور التكنولوجي طوال عقدين من الزمن , فمنذ بداية الثمانينيات توقفت عملية النمو التكنولوجي في العراق مما ادى الى تخلف واسع في القطاع النفطي العراقي , ونقص واضح في المعدات و الآلات اللازمة لزيادة انتاج النفط مما كان له دور في خفض مستوى التطور التكنولوجي في القطاع النفطي في وقت حصل تطور و زيادة في الطاقة الانتاجية لدى الدول المجاورة و توسيع في اسواقها و تطور قطاعات التكرير, فقد ادخلت الشركة الاماراتية و شركة النفط الكويتية و شركة نفط عمان و الوطنية الايرانية مثلاً تقنيات نفطية جديدة مكنت هذه الشركات من تطور حقولها مما ادى الى رفع كميات انتاجها بأقل التكاليف.وعلى الرغم من ان الصناعة النفطية العراقية قطعت شوطاً طويلاً في عمليات التصنيع و استطاعت ان تدير الصناعة النفطية في اشد الظروف, الا انها لم تستطع توفير المتطلبات التكنولوجية الضرورية لملاحقة ركب المنجزات التكنولوجية المتطورة في الصناعة النفطية العالمية وتطوير قطاع النفط العراقي بكل ابعاده, تلك التقنيات التي تقلل الكلفة في الانتاج وتسهيل عمليات النقل و التخزين و التوزيع و تحسين النوعية و تزيد من انتاجية الآبار بطريقة عقلانية و عملية بموجب معايير الانتاج العالمي للنفط, فضلاً عن فقدان المئات من الكفاءات العلمية و الخبرات المهنية نتيجة الهجرة بحثاً عن مستوى افضل من الناحية الاقتصادية و السياسية, فمنذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي لم تدخل الى الصناعية النفطية اي تقنية نفطية حديثة.

رابعاً : انخفاض انتاجية الآبار بدأ انتاج الحقول العراقية الكبيرة منذ عام ١٩٣٦ و ازداد الانتاج التجاري منذ الخمسينيات و كان الانتاج في فترة الحرب العراقية الايرانية يعمل بأقصى الطاقات الممكنة لتغطية تكاليف الحرب دون الالتفات الى ما يسببه ذلك من اضرار للحقول النفطية و منشأها , فضلاً عن تدمير منشآت كثيرة وعدم توفر ظروف العمل المناسبة من شحة معدات و قطع الغيار و عمل المكامن النفطية و المنشآت التي غالباً ما تعمل بطاقات تفوق كثيراً الحدود السليمة المتعارف عليها و المقبولة في الصناعات النفطية عالمياً. ودون ان ترافقها استثمارات للمحافظة على انتاجيته, كما ان انتاج النفط في فترة الحصار الاقتصادي و خاصةً ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٣ تم بقرار سياسي و ليس فني مما ادى الى تراجع في انتاجية الآبار قدر بنسبة ١٥٪ عما كان عليه خلال السنوات ١٩٧٤-١٩٩٨ اذ ان لكل بئر عمراً اقتصادياً فنياً, وهناك ذروة عمرية للحقل النفطي يبدأ بعدها الحقل بالتراجع عندما يستمر الانتاج بطرق اجهادية تقليدية , وهذا يتطلب الانفاق على الصناعة النفطية لعام ٢٠٠٥ اربع او خمسة اضعاف ما انفقته عام ١٩٧٤ على المشاريع النفطية للمحافظة على طاقتها الانتاجية عند مستوياتها الحالية و ضرورة التحديث لتتماشى مع متطلبات القرن الحادي و العشرين[٥٢].

خامساً : انخفاض قدرة نقل انابيب النفط تراجعت القدرة التصديرية للنفط العراقي بشكل كبير نتيجة انخفاض كفاءة انابيب النقل البرية و كذلك النقل البحري, فقد تضررت منافذ التصدير بالمناطق الجنوبية عبر الاراضي السعودية الى ميناء البحر الاحمر و خط الشمال عبر تركيا كما تم غلق انبوب التصدير عبر الاراضي السورية. وفي جانب النقل البحري فقد تعرضت اساطيل النقل البحري في الخليج الى اضرار بشكل عام. اذ انخفضت كفاءة عمل انابيب نقل النفط نتيجة الحروب المتتالية و عمليات التخريب و التلف و التدمير[٥٣].

سادساً : انخفاض مستوى الاستثمارات النفطية يتطلب تطوير الحقول و زيادة انتاج النفط الى تمويل مستمر لتعويض النقص الحاصل في آبار النفط , اذ يعاني القطاع النفطي العراقي من نقص في قطع الغيار و تقادم الآلات المستخدمة مما ادى الى اعاقة رفع المستوى الانتاجي الى ٢.٨ مليون برميل يوميا على الاقل ثم الى ٥ مليون برميل يومياً مستقبلاً مما يتطلب استثمارات ضخمة لإعادة تأهيل قطاع النفط و رفع طاقته الانتاجية. وهذه الاستثمارات ضرورية للحفاظ على الطاقة الانتاجية و اضافة طاقة جديدة و انشاء البنى التحتية و انشاء منافذ تسويقية اكثر سعة و مد الانابيب النفطية و تطوير و انشاء حقول نفطية وعمليات تنقيب و توسيع حقول اخرى و استكشاف و حفر الآبار[٥٤].

الفصل الثالث دور جولات التراخيص في تنمية و تطوير القطاع النفطي العراقي

المبحث الاول : الاستثمار بأسلوب عقود التراخيص

وهي اتفاقية تعطي الحكومة بموجبها لشركة النفط حق استكشاف و انتاج النفط في منطقة معينة, وهذه العقود هي تطور شكل عقود الامتيازات التي ظهرت في اوائل القرن العشرين, لكن هذه الاتفاقيات تعطي لشركة النفط المستثمرة حقوقاً حصرية في التنقيب و الانتاج لمدة محددة من الزمن, و تتنافس الشركات بتقديم عروض , وهذا النوع من العقود اقل تعقيداً و لا يتطلب من الدول النفطية الخبرة و الدعم الفني كالذي يتطلبه عقود المشاركة في الانتاج, حيث انه يمكن ان يركز على الشروط التجارية المحددة, واذا تم انتاج النفط فأن الحكومة المضيفة تحصل على العائدات بالمقابل يسترد الفائز بالعرض جميع المخاطر المالية للاستثمار بما فيها الربح من المشروع[٥٥]. ان اسلوب الاستثمار في جولات التراخيص تم طرحه من قبل وزارة النفط العراقية لتطوير الصناعة النفطية و رفع سقف الانتاج النفطي , و يمكن التعرف على تلك الجولات من خلال الاتي:

جولة التراخيص الاولى: لقد عرض الاستثمار في الجولة الاولى بتاريخ ٢٩ حزيران ٢٠٠٩ للتراخيص ستة من اضخم الحقول النفطية العراقية باحتياطي نفطي مقدر ب ٤٣ مليار برميل هي: حقل الرميلة الشمالي و الجنوبي, حقل الزبير و حقل غربي القرنة المرحلة (١), وثلاثة حقول في ميسان (بزركان , ابو غرب , الفكة) و حقل باي حسن و حقل كركوك , و حقلين للغاز هما : حقلي غاز عكاس (بالأنبار) , و المنصورية (بديالى). ان الهدف من هذه الجولات هو استقطاب الاستثمارات الاجنبية التي ستساعد على تطوير الصناعة النفطية, ورفع مستوى الانتاج اذ ستضيف الجولة الاولى حوالي ١.٥ – ٢ مليون برميل يومياً. وهذا يتطلب استثمار اموال كبيرة حيث ستوفر جولات التراخيص الاولى و الثانية حوالي ٥٠ مليار دولار لتطوير الحقول, وهذا لا يشمل بناء المصافي الجديدة و المنشآت السطحية و البنى التحتية و موانئ التصدير[٥٦]. ان هذه الاستثمارات لا تتوفر محلياً, وحتى ان توفرت فمن الافضل استخدامها لبناء القطاعات الاخرى, فضلاً عن الحصول على احدث التقنيات لإعادة بناء الصناعة النفطية على وفق المواصفات الفنية المتطورة المعتمدة في الدول الاخرى, من خلال الاعتماد على كبار شركات النفط العالمي . ولقد تم اختيار ٣٥ شركة نفطية من اصل ١٢٠ شركة خضعت للدراسة من قبل دائرة العقود و التراخيص في وزارة النفط وهذه الشركات من جنسيات مختلفة (امريكية, ماليزية, اسبانية, إندونيسية, دنماركية, يابانية, روسية, استرالية, صينة, هندية, هولندية, فرنسية, المانية, نرويجية, كندية, بريطانية, كورية, ايطالية, انغولية). ويمكن توضيح الحقول المطروحة في هذه الجولة والشركات المتقدمة للاستثمار من خلال بيانات الجدول (٢) الاتي :

الجدول (٢) الحقول المطروحة في جولة التراخيص الاولى

ت	الحقل	الاحتياطي (مليار برميل)	القيمة التي اعطتها وزارة النفط عن كل برميل اضافي	الشركة المتقدمة للاستثمار	العائد الذي تريده الشركات عن كل برميل اضافي	نتيجة العرض
١	الرميلة	١٧	٢ دولار	تحالف شركتي (اكسو – موبيل)الامريكية و (بتروناس) الماليزية.	٤.٨٠ دولار	لم توافق الوزارة على عرضها
				ائتلاف شركتي النفط الوطنية الصينية PCNP و برتيش بتروليوم البريطانيةBP	٣.٩٩ دولار	فازت بالاستثمارات بعد ان وافقت على سقف وزارة النفط
٢	باي حسن	٢.٣	٤ دولار	الشركة الامريكية كونوكو فيليبس	٢٦.٧٠ دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط
٣	ميسان	٢.٣	٢.٣ دولار	ائتلاف شركتين صينيتين	٢٥.٤ دولار	لم تقبل بسقف وزارة

			هما (CNOOC) و سينوبيك انترناشول			النفط
٤	الزبير	٤	٢ دولار	ائتلاف شركات ايني الايطالية و شركة اوكسيدنتال الامريكية و شركة كوريا للغاز	٤ دولار	فازت بالاستثمارات بعد ان وافقت على سقف وزارة النفط
				ائتلاف بقيادة شركة اكسون الامريكية	٤.٩٠ دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط
				ائتلاف بقيادة شركات (ONGC) الهندية	٤.٩٠ دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط
٥	غرب القرنة المرحلة (١)	٨.٧	١.٩٠ دولار	مجموعة الشركات الفرنسية توتال و الامريكية و لوك اويل الروسية	٤ دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط
				اكسون موبيل وشل البريطانية الهولندية	٤ دولار	فازت بالاستثمارات بعد ان وافقت على سقف وزارة النفط
٦	كركوك	٨.٦	٤ دولار	٤ شركات بقيادة شركة شل	٧.٨٩ دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط
٧	عكاس الغازي			شركة اديسون الايطالية		لم تقبل بسقف وزارة النفط
٨	المنصورية الغازي			لم تتقدم اي شركة بعطاء الاستثمار		

المصدر: مهند الشيخلي , جولات تراخيص النفط العراقية,-knol.googel.com/k/muhannd-alsheikhly/

اسفرت جولة التراخيص الاولى عن توقيع ثلاث عقود هي : حقل الرميلة الى ائتلاف شركتي برتيش بتروليوم BP و النفط الوطنية الصينية (سينوك CNPC) التي تملك اكبر المصافي في الصين و اسيا, وحقل غرب القرنة المرحلة (١) و حقل الزبير[٥٧]. و تكون مدة العقد ٢٠ عام قابلة للزيادة قسمت على المراحل الاولى ما بين ٣ – ٧ سنوات حيث ستكون هذه السنوات مخصصة لتطوير الحقول للوصول الى الطاقة الانتاجية القصوى بحسب ما يحتاجه كل حقل, و تتكفل الشركة المستثمرة بجميع التكاليف, اما المرحلة الثانية فهي المحافظة على انتاج الذروة لفترة تتراوح بين ٧–١٠ سنوات , والفترة المتبقية هي التي يتراجع فيها الانتاج و هو التسلسل الطبيعي لأي حقل و تعمل خلالها على وقف تدهور الانتاج, و في الرحلة الثانية تعمل على زيادة الانتاج حسب الكميات المثبتة في العقد و تبدأ باستيفاء الارباح عن كل كمية انتاج جديدة مضافة و بضمنها استيفاء كل تكاليف المعدات التي ادخلتها الشركة المستثمرة, التي ستصبح من ممتلكات العراق بعد مدة العقد البالغة ٢٠ سنة, وان الشركة الاجنبية ستقوم بتمويل التطوير و التشغيل و يتم استيراد كلفها من النفط المنتج , وان مكافئة الشركة المقاولة ستتحقق بعد انتاج نفط اضافي فوق خط الشروع محدد و سيتم احتسابها وفق صيغة مرتبطة بالاستثمارات المالية المصروفية[٥٨].

جولة التراخيص الثانية بعد جولة التراخيص الاولى , قامت وزارة النفط بجولة التراخيص الثانية في ١٢ كانون الاول ٢٠٠٩, و طرح فيها ١٠ حقول نفطية و حقل غازي يضم حقولاً مكتشفة و غير مطورة, تنافست ٤٥ شركة من جنسيات مختلفة من (٣٣) دولة على هذه الحقول.

اما الحقول المشمولة في هذه الجولة فهي حقل مجنون, و غرب القرنة المرحلة (٢), الحلفاية, الغراف, مجموعة الكفل, مرجان, بدرة, و ستشمل جولة التراخيص مجموعة الحقول الشرقية التي تضم حقل خشم الاحمر, قمر, و القيارة و النجمة في محافظة نينوى[٥٩]. و يوضح الجدول (٣) هذه الحقول و الشركات الفائزة بالعقد و السعر الذي تم الاتفاق عليه و الانتاج الذي تعهدت الشركة بالوصول اليه.

جدول (٣) الحقول المطروحة في جولة التراخيص الثانية

اسم الحقول	الشركات الفائزة	الاحتياطي (مليار برميل)	العائد الذي تريده الشركات عن كل برميل اضافي	تتعهد بأن يصل الى الانتاج (الف برميل يوميا)
١.حقل مجنون	ائتلاف شركتي شل و بتروناس الماليزية	١٢.٧	١.٣٩ دولار	١.٨٠٠
٢.حقل الغراف	ائتلاف شركتي بتروناس الماليزية و جابكس اليابانية	٠.٨٦٣	١.٤٩ دولار	٢٣٠
٣.حقل الحلفاية	ائتلاف يضم شركة سي ان بي سي الصينية و بتروناس الماليزية و توتال الفرنسية ٢٥٪ لكل منهم	٤.١	١.٤٠ دولار	٥٣٥
٤.حقل بدرة	ائتلاف شركات بقيادة غازبروم الروسية (بنسبة ٤٠٪) و كور غاز الكورية الجنوبية(بنسبة ٣٠٪) و بتروناس الماليزية (بنسبة٢٠٪) و تابكو التركية (بنسبة ١٠٪)	٠.١٠٩	٥.٥٠ دولار	١٧٠
٥.غرب القرنة المرحلة (٢)	ائتلاف يضم شركتي لوك اويل الروسية – و ستات اويل النرويجية	١٢.٨٧٦	١.١٥ دولار	١.٨٠٠
٦.حقل القيارة	شركة سونانغول الانغولية	٠.٨ دولار	٥ دولار	١٢٠
٧.حقل نجمة	شركة سونانغول الانغولية	٠.٩ دولار	٦ دولار	١١٠
٨.حقل (شرقي بغداد)	لم تقدم اي شركة للعطاء			
٩.حقل الفرات الاوسط	لم تقدم اي شركة للعطاء			
١٠.حقول شرقي ديالى	لم تقدم اي شركة للعطاء			

المصدر : مهند الشيخلي , جولات تراخيص النفط العراقية, knol.googel.com/k/muhannd-alsheikhly/

ان الجولة الاولى تم اختيار حقولها على اساس السرعة في الانجاز, كونها حقول منتجة تعاني من تراجع بمستوى الانتاج, في الوقت الذي يحتاج فيه العراق الى زيادة حجم وارداته بشكل سريع, اما الثانية فتم فيها اختيار حقول مكتشفة منذ عقود و اهملت دون ان يتم تطويرها **جولة التراخيص الثالثة** اعلنت في اواخر ايار ٢٠١٠ جولات تراخيص لتطوير ثلاثة حقول غازية هي عكاز في الانبار و المنصورية في

ديالى و السيبة في البصرة, الهدف من ذلك ان يكون العراق احد الدول المهمة و المنتجة و المصدرة للغاز, وهي خطوة للاستثمار في الثروة النفطية, ويمكن توضيح هذه الحقول و الشركات الفائزة بالجولة في الجدول (٤) التالي:

الجدول (٤) الحقول المطروحة في جولة التراخيص الثالثة

الحقول	الشركة الفائزة
حقل عكاز	ائتلاف شركتي كوكاز الكورية و موناي كاز الكازاخستانية
حقل السيبة	ائتلاف تقوده كويت انيرجي بنسبة ٦٠٪ و TPAO التركية
حقل المنصورية	ائتلاف تقوده TPAO بنسبة ٥٠٪ و عضوية كويت انرجي بنسبة ٣٠٪ وكوكاز الكورية بنسبة ٢٠٪

المصدر: جولات التراخيص لتطوير الحقول النفطية اهم المنجزات التي حققتها الوزارة في العام ٢٠١٠ www.alfayhaa/news/middle

جولة التراخيص الرابعة :اطلقت وزارة النفط العراقية جولة التراخيص النفطية الرابعة في ٢٥ نيسان ٢٠١١ التي شملت تطوير المواقع الاستكشافية الجديدة البالغ عددها ١٢ موقعاً و اهمها الحقول الغازية للاستثمار, وهذه المواقع موزعة على المحافظات العراقية, وان غالبية الرقع الاستكشافية يعتقد بوجود الغاز فيها بنسبة اكبر من النفط. ويمكن توضيح هذه المواقع و محافظاتها و مساحتها, مع احتمالات وجود النفط او الغاز فيها في بيانات جدول (٥) الاتي:

جدول (٥) المواقع المعروضة في جولة التراخيص الرابعة

الموقع	المحافظة	المساحة	احتمالات الاستكشاف
الاول	**نينوى**	**٧٣٠٠ كم مربع**	**الاحتمال بوجود غاز فيه**
الثاني	**نينوى و الانبار**	**٨ الاف كم**	**الاحتمال بوجود غاز فيه**
الثالث	**الانبار**	**٧ الاف**	**الاحتمال بوجود غاز فيه**
الرابع	**الانبار**	**٨ الاف**	**الاحتمال بوجود غاز فيه**
الخامس	**الانبار**	**١٩الاف كم**	**الاحتمال بوجود غاز فيه**
السادس	**النجف و الانبار**	**١٩الاف كم**	**الاحتمال بوجود غاز فيه**
السابع	**القادسية و بابل و النجف و المثنى**	**٦ الاف كم**	**الاحتمال بوجود نفط**
الثامن	**ديالى و واسط**	**٦ الاف كم**	**الاحتمال بوجود غاز**
التاسع	**البصرة**	**٩٠٠كم**	**الاحتمال بوجود نفط**
العاشر	**المثنى و ذي قار**	**٥٥٠٠كم**	**الاحتمال بوجود نفط**
الحادية عشر	**المثنى**	**١٦ الف كم**	**الاحتمال بوجود غاز**
الثانية عشر	**النجف**	**١٦ الف كم**	**الاحتمال بوجود غاز**

المصدر: حيدر ابراهيم, مصطفى صباح , العراق يعلن عن اطلاق جولة التراخيص النفطية الرابعة

www.almawsil.com/vb/show

ان جولة التراخيص الرابعة تختلف عن جولة التراخيص الاولى و الثانية و الثالثة التي تم الاعلان عنها سابقاً, لأنها تتعامل مع رقع استكشافية , محدودة المعلومات , فضلاً عن ان جولات التراخيص السابقة تم التعامل بموجبها مع حقول نفطية و غازية مكتشفة, البعض منها مطورة و البعض غير مطورة. ان الهدف من هذه الجولة احتمالية اكتشاف الغاز في المناطق المحددة و يتم تطويره و انتاجه لتلبية الحاجات المحلية للغاز في توليد الطاقة الكهربائية للمحطات التي تعمل بالغاز و كذلك الصناعات التي تعتمد على الغاز في الوقود.

و كان العراق قد وافق على انشاء مشروع مشترك مع شركة (شل) للاستثمار النفطي في تطوير امدادات البلاد من الغاز الطبيعي في ايلول ٢٠٠٨, و كان حينها ثاني اتفاق من نوعه مع شركة اجنبية تبرمه وزارة النفط بعد عام ٢٠٠٣. ووفقاً للاتفاق سيمتلك العراق ٥١٪ بينما تمتلك شل ٤٩٪ من المشروع الذي يستثمر في الغاز الطبيعي في محافظة البصرة الغنية بالنفط. و يركز المشروع بالدرجة الاولى على انتاج نحو ٧٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في اليوم الواحد كمنتج ثانوي من استخراج النفط الخام في المنطقة[٦٠].

ومع كل هذه الجدلية المتصاعدة بشأن جولات التراخيص النفطية, تبقى لهذه الجولات مجموعة من المزايا و السلبيات نحاول بحثها باختصار في المبحث الثاني.

المبحث الثاني : الآثار السلبية و الايجابية لعقود التراخيص على الصناعة النفطية

اولاً : الآثار الايجابية لعقود التراخيص يمكن تلخيص اهم الآثار الايجابية لعقود التراخيص النفطية بما يأتي:

١. تعد هذه الجولات اول مناقصة تنافسية كبيرة في قطاع الطاقة يعقدها العراق على مدى عقود ماضية, وكانت اكبر فرصة لتطوير المشاريع الاستثمارية في العراق, اذ طرح ثمانية حقول دفعة واحدة في جولة التراخيص الاولى.

٢. ان اسلوب الاستعانة بالشركات الاجنبية بطريقة جولات التراخيص لتطوير صناعة استخراج النفط اعتبر من قبل مختصين نفطيين كثيرين سبيلاً مناسباً للخروج من الازمات في هذه الصناعة. وقد نجحت وزارة النفط في مشروعها لاستدراج شركات النفط, فبعد دعوة شركات النفط الدولية للمشاركة في جولات التراخيص , تقدمت عشرات الشركات متعددة الجنسيات للمشاركة فيها برغم عدم الاستقرار الامني الذي ابدى كثيرون من مخاوفهم من ترديه اثناء تواجد ممثلي الشركات الاجنبية في بغداد, فقد كانت فرصة ذهبية للفوز في اغنى الحقول النفطية في العالم[٦١].

٣. ان الحماس لجولات التراخيص كونها تعد وسيلة لاستدراج الاستثمارات الاجنبية الى القطاع النفطي, سعياً لرفع الانتاج النفطي و ادخال التكنولوجيا الحديثة و تدريب الكوادر النفطية العراقية و زيادة العائدات النفطية لاستغلالها في تطوير و انعاش الاقتصاد العراقي بقطاعاته المختلفة و لتحديثه و تطوير قدراته الحالية المحدودة و المتهالكة من خلال التكنولوجيا الحديثة و الخبرات التي ستنقلها الشركات النفطية الاجنبية الى العراق سعياً لزيادة موارده المالية في اقرب فترة زمنية عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية, مما يجعل العراق قوة اقتصادية على المستوى الاقليمي و الدولي.

٤. ان عقود التراخيص ستسهم بتحسين المناخ الاستثماري في العراق مما سيحفز المزيد من الشركات الاجنبية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاخرى , كذلك تحفيز القطاعات الاقتصادية على النمو والتطور استجابة للتطور الهائل الذي ستشهده الصناعة النفطية العراقية.

٥. عدم مواكبة الكفاءة الفنية للكوادر النفطية العاملة في القطاع النفطي للتطورات الحديثة بسبب الانقطاع التام او شبه التام و لمدة عشرين عاماً عن التطور الحاصل في الانتاج و التصدير في مجال التصنيع النفطي , بحيث اصبحت هذه الكوادر غير مواكبة لأساليب التكنولوجيا المتطورة في العالم, و حتى ان الكوادر الجديدة هي محدودة و غير كافية لمديات التطوير الهائلة التي ستحدث في الحقول فوق العملاقة و الاخرى العملاقة و الجيدة منها, وبالتالي فأن وزارة النفط كجهة اقطاعية ليس لديها قدرة على تطوير هذه الحقول ضمن معطياتها المتوفرة[٦٢].[63]

٦. جميع المعدات التي ستدخلها الشركات لزيادة الانتاج ستكون ملكاً صرفاً للعراق.

ثانياً : الآثار السلبية لعقود التراخيص النفطية : بالرغم من المميزات المهمة لعقود التراخيص الا ان هناك بعض السلبيات التي لا يمكن تجاوزها هي:

١. ان ما يؤخذ على هذه العقود ان الحقول التي تتضمنها الجولة الاولى تسيطر عليها شركتا نفط الجنوب و نفط الشمال فهذه الشركات العراقية الوطنية قادرة ببعض الاسناد من الشركات الاجنبية و بموجب عقود مقاولة من اتمام جاهزيتها, فقد شملت جولات التراخيص اهم و اكبر حقول نفطية عملاقة تنتج النفط منذ الثلاثينيات, ورغم كل الظروف و الاوضاع الامنية فأنها ما تزال تنتج بأيدي و خبرات عراقية.

٢. ان ابقاء هذه الحقول تحت ادارة وسيطرة المؤسسات الوطنية يمثل احدى الركائز الاساسية للأمن القومي و الاقتصادي, لان هذه المؤسسات بطبيعتها تضمن ديمومة الانتاج تحت اصعب الظروف, ولقد اثبت ذلك عملياً في اسوء الظروف من حرب و حصار و قصف و

انهيار امني و فوضى. في حين لم تستطع الشركات النفطية الاجنبية ان تبقى او تدير الانتاج اذا ما حصل اي ظرف طارئ في المنطقة و سوف يخسر عندها العراق ما يترتب على ذلك تعاقدياً.

٣. من الافضل وضع جدول زمني يطرح في كل فترة معينة احد الحقول بعقد خدمي مختلف عن الآخر من حيث حجم الاستثمار و الانتاج الاحتياطي و خطط التطوير, افضل من طرح مجموعة من الحقول دفعة واحدة, لتلافي الخطأ الذي قد يقع في الجولات الاولى و لاستفادة من منافسة الشركات.

٤. ان الحقول المطروحة واقعة في منطقة متداخلة و مترابطة مع الحقول و المنشآت النفطية المجاورة الاخرى. فمثلاً انتاج حقل الرميلة الجنوبي يتجمع في موقع حقل الزبير حيث يتم خزنه و ضخه مشتركاً مع نفط الرميلة الشمالي و الزبير و غرب القرنة و ميسان الى مرافئ التصدير.

٥. ستسهم هذه العقود في افراغ شركة النفط الوطنية من محتواها بعد تخفيض صلاحيات شركتي نفط الشمال و الجنوب, وستكون شركة النفط الوطنية اقرب الى هيكل فارغ مجرد شركة مشرفة, في حين ستكون الشركات الاجنبية هي المتحكم الفعلي في الحقول النفطية. ويخشى ان تعمل هذه التراخيص على عزل الكفاءات و الكوادر المحلية العراقية لحساب الخبرات الاجنبية , لان معظم الكوادر الفنية و الهندسية في شركتي نفط الشمال و الجنوب سيتم الحاقهم ضمن الشركات الجديدة ولمدة تتراوح ما بين ٢٠ – ٢٥ سنة, مما سيفرغ شركات النفط الوطنية من كوادرها البشرية و يضعف من دورها في صناعة النفط العراقية. فضلاً عن ان تكون هذه الاستثمارات جزراً متقدمة في بحر من التخلف الاقتصادي و الاجتماعي, كما حصل في بعض التجارب العالمية كنيجيريا.

٦. لم تشمل عقود التراخيص الغاز المصاحب للنفط المستخرج وهو ما يؤدي الى حرق الغاز و اهدار ما يقارب ٦٠٪ منه.

٧. مدة العقود طويلة الامد تمتد لعشرين عاماً, وهو ما يعتبر فترة طويلة جداً غير متعارف عليها في عقود الخدمة.

٨. اشتراط نسبة القوة العاملة الوطنية بما لا يقل عن ٥١٪ و في ظل البطالة الكبيرة في العراق فأن هذه النسبة تكون قليلة, فمثلاً في تجربة التراخيص النفطية تصر الدولة على ان تختار جهة التشغيل, وعلى غيرها من الحاصلين على الترخيص ان يوقعوا اتفاق تشغيل مع تلك الشركات, كما تستطيع الدولة ان تقرر حصتها من المشروع , فالنظام المالي يفرض ضرائب تذهب مباشرة الى الدولة.

٩. معظم الحقول المشمولة بجولة التراخيص الاولى من نوع المكتشفة و المنتجة و تشكل نسبة ٨٠٪ من الحقول المنتجة, اي ان جولة التراخيص تعلقت بحقول نفطية تابعة لشركات وطنية تعد الاساس في الانتاج العراقي. وبالتالي فأن وزارة النفط سوف تعطي نسبة كبيرة من الثروة النفطية العراقية لصالح الشركات وهذا سيضعف المكانة الاقتصادية للعراق و يعرض اقتصاده للخطر.

١٠. يعد نقل مسؤولية الحقول المنتجة الى شركات نفط دولية غير دستوري و غير قانوني, و مناقض لفلسفة تعضيد الجهد الوطني و تطويره في مجال انتاج النفط.

١١. من المتوقع ان تسبب الزيادة في الانتاج اختناقات في التصدير اذا لم يجرِ استثمار موازٍ و سريع في متطلبات نقل و خزن النفط و الموانئ النفطية التصديرية و من ثم زيادة طاقة التصدير في العراق.

١٢. حالات فساد مبطنة تثار عادةً على معظم العقود النفطية في العالم.

المبحث الثالث : دور جولات التراخيص في تطوير قطاع النفط في العراق

يصطدم هدف العراق في تطوير القطاع النفطي و رفع انتاجه من النفط الخام بعدم امكانية توفير الاستثمارات المالية اللازمة لتطوير حقول النفط الخام نظراً لضخامة احتياجاته التي تقدر بـ٥٠-٦٠ مليار دولار و عجز الاقتصاد العراقي عن توفير المبالغ المطلوبة للاستثمار, فالحكومة العراقية لا يمكنها لوحدها تمويل المشاريع النفطية عن طريق عائدات النفط وخاصة ان هذه العائدات لا تكاد تكفي لتسيير امور البلاد حتى لو بقيت اسعار النفط عند مستوى مرتفع .اما في حال انخفاض اسعار النفط فأن المهمة ستكون اصعب بالتأكيد , فمن غير الممكن توفر هذه المبالغ عن طريق الاقتراض المحلي او الدولي, وذلك لصعوبة هذا المصدر بسبب تضخم الديون الخارجية , وعدم توفر مصارف عراقية تملك اموالاً ضخمة , فضلاً عن ضعف الاسواق المالية في العراق . فحتى لو توفر جزء من هذه المصادر عن طريق الاقتراض الدولي فهذا يعني تقاسم جزء من ايرادات النفط و استنزاف كميات متزايدة من العملات الاجنبية لتسديد الديون, اي ان جزء كبير

من عائدات النفط تتدفق للخارج بدلاً من استخدامها في جهود التنمية. واذا لم تتوفر الاموال اللازمة محلياً لاستخراج النفط و زيادة الطاقة الانتاجية فلا بد من التوجه الى مصدر اخر لغرض تأمين الاستثمارات النفطية, وهنا يمكن الاعتماد على اساليب معمول بها في دول نفطية اخرى في المنطقة و العالم مثل عقود الخدمات, او عقود التراخيص. و نظراً لوجود عدد كبير من الحقول المكتشفة وغير المطورة و الحقول المطورة جزئياً, فمن الممكن ان تكون مثل هذه العقود افضل بكثير من تلك التي تبرم في مناطق تتطلب الاستكشاف , وهو ما يعني زيادة عنصر المجازفة و بالتالي مطالبة الشريك الاجنبي بمردود اعلى[٦٤], هذا الى جانب انقطاع العراق مدة طويلة تزيد على العقدين عن التطورات التكنولوجية في مجال النفط, لذا يصعب تعامل الكوادر العراقية مع التطورات المتسارعة في هذا المجال, وبالتالي لا تستطيع الكوادر العراقية رغم كفاءتها النهوض بقطاع النفط و الغاز بمعزل عن الشركات الاجنبية. اذ ان عملية النهوض بالصناعة النفطية يتطلب تكنولوجية متقدمة و رؤوس اموال طائلة. وهذا ما توفره عقود التراخيص اذا ما احسن التعامل معها و عد دراسات جدوى اقتصادية و دراسات جيولوجية ومسوحات حتى لا يغبن حق الشعب في مثل هذه الجولات.

الاستنتاجات و التوصيات

اولاً : الاستنتاجات

١. يمتلك العراق امكانات نفطية ضخمة , اذ يعد ثالث اغنى بلد في الاحتياطي النفطي, كذلك تمتاز حقوله بغزارة احتياطها و قربها من سطح الارض, فضلاً عن امكانية مضاعفة هذه الاحتياطيات نتيجة لدخول الاحتياطيات غير المؤكدة.

٢. اتبع العراق العديد من انماط الاستثمار في القطاع النفطي بدأت بعقود الامتيازات النفطية و عقود الخدمة الفنية , الا ان افضل هذه الصيغ هو الاستثمار المباشر حيث تمتلك الحكومة العراقية زمام المبادرة في ادارة القطاع النفطي.

٣. اتبع العراق اسلوب استثماري جديد في القطاع النفطي هو جولات التراخيص حيث يتم طرح العديد من الحقول على الشركات الاجنبية المتنافسة و تتحمل الشركات الاجنبية تكاليف التطوير و في حال نجاحها في تطوير الحقول النفطية فأنها ستسترد تكاليفها مع الربح من الانتاج.

٤. يتطلب اسلوب جولات التراخيص قيام الكثير من دراسات الجدوى الاقتصادية و الدراسات الجيولوجية و المسوحات حتى لا يغبن حق الشعب العراقي في هذه الجولات.

ثانياً : التوصيات

١. ما يحتاجه العراق في هذه المرحلة من تطوره هو حكومة مستقرة و ذات مصداقية تتبنى و تلتزم بسياسة تنمية اقتصادية عقلانية لخدمة شعبها, و تؤمن بالسلام و التعاون و التنسيق بين الدول . وان التحدي المهم لأي حكومة عراقية قادمة يكمن في كيفية توفير الموارد المالية و الفنية اللازمة للبدء في استثمار ثرواتنا من النفط و الغاز كجزء من سياسة تنموية شاملة.

٢. نجاح الصناعة النفطية مرتبطاً ارتباطاً قوياً بمدى قدرة الوزارة على رفع مستوى ادارة عقود التراخيص و بشكل يحقق مستويات الاداء الكفيلة برفع الطاقة الانتاجية و من ثم التصديرية.

٣. لابد من استكمال المنظومة القانونية و لعل في مقدمتها قانون النفط و الغاز و تشذيبه من الابعاد السياسية.

٤. لابد من ابعاد حالات الفساد المالي و الاداري و فضح الفاسدين ان وجدوا سعياً لتنظيف القطاع النفطي من هذه الافة التي اذا ما وجدت فأنها ستفتك بهذه الثروة الكبيرة.

٥. ضرورة العمل على تنويع مصادر انتاج و استهلاك الطاقة , من خلال زيادة استغلال الغاز الطبيعي و الاستفادة من هذه الثروة, بدلاً من عمليات الحرق التي تهدد صناعة الغاز الطبيعي.

٦. محولة ايجاد سبل التفاهم مع دول الجوار من اجل الاستثمار في الحقول المشتركة, وفقاً للصيغ المعمول بها عالمياً , كاعتماد منشآت مشتركة بين الجانبين لإنتاج و تقسيم الموارد وفقاً لنسبة النفط الموجودة بكل جانب.

المصادر

١. احمد بريهي علي, الجوانب المالية في عقد الخدمة النفطي وادارة العمليات, بغداد, ٢٠١١.

٢. احمد جاسم جبار الياسري, النفط و مستقبل التنمية في العراق, العارف للمطبوعات, ط٣, بيروت, ٢٠١٠.

٣. احمد حسين الهيتي, اقتصاديات النفط , دار الكتب للطباعة, جامعة الموصل, ٢٠٠٠.

٤. احمد حلمي خليل, عقود الامتياز البترولية و اسلوب حل منازعاتها, ط١, دار الفتح, الاسكندرية, ٢٠١٣.

٥. احمد عبد الحميد عشوش, النظام القانوني لاتفاقيات البترول في البلدان العربية, دار النهضة العربية, القاهرة, ١٩٧٥.

٦. امال شلاش, عائدات النفط و تمويل التنمية.

٧. امجد صباح عبد العالي , عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج (PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق, مجلة العلوم الاقتصادية , العدد ٢١ , المجلد الخامس, ٢٠٠٨.

٨. بشار محمد الاسعد, عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة, ط١, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ٢٠٠٦.

٩. بيار ترزيان, الاسعار و العائدات و العقود النفطية في البلدان العربية و ايران, ترجمة فكتور سحاب , المؤسسة العربية للدراسات و النشر, ط١, بيروت, ١٩٨٢.

١٠. جان فرانسو, بانوراما ٢٠٠٠, النفط و التعاون العربي , المجلد ٢٦, العدد ٩٣, تصدر عن منظمة اوبك, الكويت, ٢٠٠٠.

١١. جريج ميوتين, عقود مشاركة الانتاج (خصخصة النفط تحت مسمى اخر), بحث مقدم لمؤتمر الاتحاد العام لعملي قطاع البترول, البصرة , ٢٠٠٥.

١٢. جنيك رادون, الف باء عقود النفط : اتفاقيات الامتياز و المشاريع المشتركة, الرقابة على النفط.

١٣. جولة التراخيص الثانية تنتهي باستثمار سبعة حقول من اصل عشرة
www.iraq4alnews.dk/new

١٤. حسن علي الذنون, محمد سعيد رحو, الوجيز في النظرية العاقد للالتزام , ج١ , ط١ , دار وائل للنشر, ٢٠٠٢.

١٥. حسين عبد الله , البترول العربي, دار النهضة العربية, القاهرة, ط٢, ٢٠٠٣.

١٦. حفيظة السيد حداد, العقود المبرمة بين الدول و الاشخاص الاجنبية, القاهرة , دار النهضة, ١٩٩٦.

١٧. حيدر ابراهيم, مصطفى صباح, العراق يعلن عن اطلاق جولة التراخيص الرابعة
www.almawsil.com/vp/show

١٨. حيدر علي الدليمي, نبذة تاريخية عن نفط العراق (الجزء الثالث), الحوار المتمدن, العدد ٣٣٥٥, ٢٠١١/٥/٤.

١٩. رعد شاكر , ندوة مفتوحة حول جولات التراخيص الاولى
www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=22521

٢٠. زيادة انتاج النفط العراقي الى ٦ ملايين برميل يومياً www.albiladalyom.com

٢١. سراج حسين ابو زيد, التحكم في عقود البترول, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٤.

٢٢. شيماء اسكندر داغر, عقد الخدمة النفطي, رسالة ماجستير, كلية القانون, جامعة بغداد, ٢٠١٢.

٢٣. صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي, النظام القانوني لعقد التطوير و الانتاج النفطي في العراق , الدار العربية للعلوم ناشرون, ط١, لبنان, ٢٠١٥.

٢٤. صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي, مشروعية توقيع عقد الخدمة مع شركات النفط الاجنبية لتطوير الحقول النفطية و الغازية, دائرة العقود و التراخيص , وزارة النفط, ٢٠٠٩.

٢٥. عباس الغالبي , اقتصاديات : جولة التراخيص الرابعة

٢٦. علي الاسدي, مناقشة محايدة لعقود النفط العراقية الاخيرة

٢٧. عودة نفط العراق, مستقبل سياسات اوبك من الموقع www.iraqgate.net

٢٨. غسان رباح, الوجيز في العقد التجاري الدولي (نموذج العقد النفطي), ط١, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ٢٠٠٨.

٢٩. فاضل جمعة جبر العقابي, دراسة تحليلية لعقود تطوير المشاريع النفطية في العراق, بحث مقدم الى كلية الادارة و الاقتصاد , جامعة ميسان.

٣٠. كاوان اسماعيل ابراهيم, عقود التنقيب عن النفط و انتاجه دراسة قانونية تحليلية مقارنة, دار الكتب القانونية, مصر, ٢٠١١.

٣١. كاوه عمر محمد, النفط و منازعات عقود استغلاله, منشورات زين الحقوقية, بيروت, لبنان, ط١, ٢٠١٥.

٣٢. مايح شبيب الشمري و الباحث زمن راوي سلطان, الخيارات المتاحة امام السياسة النفطية العراقية, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية, كلية الادارة و الاقتصاد, جامعة الكوفة, العدد٢٣ .

٣٣. محمد حسين منصور, العقود الدولية, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ط١, ٢٠٠٩.

٣٤. محمد عبد العزيز, فكرة العقد الاداري عبر الحدود , دار النهضة العربية , القاهرة, ط١, ٢٠٠٠.

٣٥. محمد علي زيني, الاقتصاد العراقي (الماضي و الحاضر و خيارات المستقبل), دار الملاك للفنون و الآداب و النشر, ط٣, بغداد, ٢٠٠٩.

٣٦. محمد فهد العفاسي , عقود الثروات الطبيعية في ظل اتفاقيات المشاركة الاجنبية (العقود النفطية نموذجاً), مكتبة الدار الاكاديمية, الكويت ,٢٠٠٧ .

٣٧. محمد يوسف علوان, النظام القانوني لاستغلال النفط في الاقطار العربية, ط١, كلية الحقوق, جامعة الكويت, ١٩٨٢.

٣٨. محمد يونس الصائغ, انماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي, مجلة الرافدين للحقوق, المجلد ١٢, العدد ٤٦, ٢٠١٠.

٣٩. مديحة الدغيدغي, اقتصاديات الطاقة في العالم , دار الجبل, ط١, بيروت, لبنان, ١٩٩٢.

٤٠. مصطفى سلمان حبيب, الاستثمار في الترخيص الأمتيازي, ط١, دار الثقافة, عمان, ٢٠٠٨.

٤١. نبيل جعفر, عبد الجبار عبود الحلفي, جولات التراخيص النفطية: المنافع و التكاليف, بحث مقدم الى مؤتمر كلية الادارة و الاقتصاد, جامعة البصرة, ٢٠١٠.

٤٢. نذير بن محمد الطيب, عقد الامتياز (دراسة تأهيلية للعقود النفطية) .

٤٣. نسرين عبد الحميد نبيه, عقود شركات البترول و مستقبلها في الدول العربية و العالم, منشآه المصارف بالإسكندرية. ط١, مصر, ٢٠١٠.

٤٤. نور الدين فراج, تمويل مشاريع النفط و الغاز في الدلو العربية, النفط التعاون العربي, مجلد ٢٤, العدد٨٥, تصدر عن منظمة اوبك, ٢٠٠٠.

٤٥. هاني محمد كامل المنايلي, اتفاق التحكيم و عقود الاستثمار البترولية (دراسة على الدول العربية مقارنة بالتشريعات الوضعية بالعالم), ط١, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, ٢٠١٤.

٤٦. هيرمان فرانسن, مستقبل النفط العراقي في سوق الطاقة العالمية: الخيارات الاستراتيجية بعد الحرب, نفط الخليج بعد الحرب على العراق (الاستراتيجيات و السياسات), مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , ابو ظبي, ٢٠٠٦.

٤٧. وليد خدوري, صناعة النفط في العراق رؤية مستقبلية

٤٨. وليم ستيفرز, السيادة و النفط (العراق – تركيا– والنظام الدولي الانكلو– امريكي ١٩١٨–١٩٣٠), ترجمة علي البديري, بيت الحكمة, سلسلة كتب, العدد٢٥, بغداد, ٢٠١٠.

49. Bullet ill Opic , July 2004

الهوامش

[1] د. صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي, النظام القانوني لعقد التطوير و الانتاج النفطي في العراق , الدار العربية للعلوم ناشرون, ط١, لبنان, ٢٠١٥, ص ٥٧.

[2] مصطفى سلمان حبيب, الاستثمار في الترخيص الأمتيازي, ط١, دار الثقافة, عمان, ٢٠٠٨, ص ١٥.

[3] د. مايح شبيب الشمري و الباحث زمن راوي سلطان, الخيارات المتاحة امام السياسة النفطية العراقية, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية, كلية الادارة و الاقتصاد, جامعة الكوفة, العدد٢٣ , ص٢١٨.

[4] حفيظة السيد حداد, العقود المبرمة بين الدول و الاشخاص الاجنبية, القاهرة , دار النهضة, ١٩٩٦, ص ١٩١.

[5] محمد فهد العفاسي , عقود الثروات الطبيعية في ظل اتفاقيات المشاركة الاجنبية (العقود النفطية نموذجاً), مكتبة الدار الاكاديمية, الكويت ,٢٠٠٧, ص ١١١.

[6] محمد عبد العزيز, فكرة العقد الاداري عبر الحدود , دار النهضة العربية , القاهرة, ط١, ٢٠٠٠, ص٣٨.

[7] حسن علي الذنون, محمد سعيد رحو, الوجيز في النظرية العاقد للالتزام , ج١ , ط١ , دار وائل للنشر, ٢٠٠٢, ص ٣٣-٣٤.

[8] هاني محمد كامل المنايلي, اتفاق التحكيم و عقود الاستثمار البترولية (دراسة على الدول العربية مقارنة بالتشريعات الوضعية بالعالم), ط١, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, ٢٠١٤, ص ١٣٦-١٣٧.

[9] صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي, النظام القانوني لعقد التطوير و الانتاج النفطي في العراق, مصدر سابق, ص ١١٠.

[10] فاضل جمعة جبر العقابي, دراسة تحليلية لعقود تطوير المشاريع النفطية في العراق, بحث مقدم الى كلية الادارة و الاقتصاد , جامعة ميسان, ص ١٩-٢٠

[11] نسرين عبد الحميد نبيه, عقود شركات البترول و مستقبلها في الدول العربية و العالم, منشآه المصارف بالإسكندرية. ط١, مصر, ٢٠١٠, ص ٤٠٩-٤١٠.

[12] بشار محمد الاسعد, عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة, ط١, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ٢٠٠٦, ص٥٠.

[13] غسان رباح, الوجيز في العقد التجاري الدولي (نموذج العقد النفطي), ط١, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ٢٠٠٨, ص٦٩.

[14] محمد حسين منصور, العقود الدولية, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ط١, ٢٠٠٩,ص١٩.

[15] بشار الاسعد, مصدر سابق , ص ٥٠.

[16] نذير بن محمد الطيب, عقد الامتياز (دراسة تأهيلية للعقود النفطية) , ص ١٢.

[17] احمد حلمي خليل, عقود الامتياز البترولية و اسلوب حل منازعاتها, ط١, دار الفتح, الاسكندرية, ٢٠١٣, ص ٢٠٨-٢٠٩.

[18] احمد عبد الحميد عشوش, النظام القانوني لاتفاقيات البترول في البلدان العربية, دار النهضة العربية, القاهرة, ١٩٧٥, ص٢٢٨.

[19] كاوان اسماعيل ابراهيم, عقود التنقيب عن النفط و انتاجه دراسة قانونية تحليلية مقارنة, دار الكتب القانونية, مصر, ٢٠١١, ص ١٤٥.

[20] احمد بريهي علي, الجوانب المالية في عقد الخدمة النفطي وادارة العمليات, بغداد, ٢٠١١.

[21] احمد حلمي خليل, مصدر سابق , ص ٢١٣.

[22] كاوان اسماعيل ابراهيم, مصدر سابق, ص ١٤٠.

[23] مديحة الدغيدغي, اقتصاديات الطاقة في العالم , دار الجبل, ط١, بيروت, لبنان, ١٩٩٢, ص ٩٩.

[24] كاوان اسماعيل ابراهيم, مصدر سابق, ص ١٨٥.

[25] غسان رباح, مصدر سابق, ص٢٨.

[26] بشار محمد الاسعد, مصدر سابق, ص ٥٣.

[27] محمد فهد العفاسي, مصدر سابق, ص١٠١.

[28] كاوه عمر محمد, النفط و منازعات عقود استغلاله, منشورات زين الحقوقية, بيروت, لبنان, ط١, ٢٠١٥, ص ١١٧.

[29] محمد يوسف علوان, النظام القانوني لاستغلال النفط في الاقطار العربية, ط١, كلية الحقوق, جامعة الكويت, ١٩٨٢, ص ١٠٠.

[30] محمد يوسف علوان , مصدر سابق , ص ٩٨.

[31] حسين عبد الله , البترول العربي. دار النهضة العربية, القاهرة, ط٢, ٢٠٠٣, ص ١٠٥.

[32] امجد صباح عبد العالي , عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج (PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق, مجلة العلوم الاقتصادية , العدد ٢١ , المجلد الخامس, ٢٠٠٨, ص١٠.

[33] جريج ميوتين, عقود مشاركة الانتاج (خصخصة النفط تحت مسمى اخر), بحث مقدم لمؤتمر الاتحاد العام لعملي قطاع البترول, البصرة , ٢٠٠٥, ص ٥.

[34] فهد محمد العفاسي, مصدر سابق, ص ١٠١.

[35] فهد محمد العفاسي, مصدر سابق, ص ١٠٤.

[36] بيار ترزيان, الاسعار و العائدات و العقود النفطية في البلدان العربية و ايران, ترجمة فكتور سحاب , المؤسسة العربية للدراسات و النشر, ط١, بيروت, ١٩٨٢, ص ٢٢٢.

[37] سراج حسين ابو زيد, التحكم في عقود البترول, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٤, ص٨٢.

[38] احمد حلمي خليل, مصدر سابق , ص ٢٣٤.

[39] محمد يونس الصائغ, انماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي, مجلة الرافدين للحقوق, المجلد ١٢, العدد ٤٦, ٢٠١٠, ص ٢٨٧.

[40] شيماء اسكندر داغر, عقد الخدمة النفطي, رسالة ماجستير, كلية القانون, جامعة بغداد, ٢٠١٢, ص١٥.

[41] محمد علي زيني, الاقتصاد العراقي (الماضي و الحاضر و خيارات المستقبل), دار الملاك للفنون و الآداب والنشر, ط٣, بغداد, ٢٠٠٩, ص ٤٤٨.

[42] احمد حسين الهيتي, اقتصاديات النفط , دار الكتب للطباعة, جامعة الموصل, ٢٠٠٠, ص ٩٨.

[43] وليم ستيفرز, السيادة و النفط (العراق – تركيا– والنظام الدولي الانكلو– امريكي ١٩١٨–١٩٣٠), ترجمة علي البديري, بيت الحكمة, سلسلة كتب, العدد٢٥, بغداد, ٢٠١٠, ص٢٠٣.

[44] احمد جاسم جبار الياسري, النفط و مستقبل التنمية في العراق, العارف للمطبوعات, ط٣, بيروت, ٢٠١٠, ص ٣٢.

[45] احمد حسين الهيتي, مصدر سابق, ص ٣٢٥.

[46] حيدر علي الدليمي, نبذة تاريخية عن نفط العراق (الجزء الثالث), الحوار المتمدن, العدد ٣٣٥٥, ٢٠١١/٥/٤,ص ١.

[47] هيرمان فرانسن, مستقبل النفط العراقي في سوق الطاقة العالمية: الخيارات الاستراتيجية بعد الحرب, نفط الخليج بعد الحرب على العراق ,مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , ابو ظبي, ٢٠٠٦,ص١٣٦.

[48] صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي, مشروعية توقيع عقد الخدمة مع شركات النفط الاجنبية لتطوير الحقول النفطية و الغازية, دائرة العقود و التراخيص , وزارة النفط, ٢٠٠٩, ص ٥.

[49] عودة نفط العراق, مستقبل سياسات اوبك من الموقع www.iraqgate.net.

[50] Bullet ill Opic , July 2004

[51] وليد خدوري, صناعة النفط في العراق رؤية مستقبلية www.arabictharwaproject.com.

[52] وليد خدوري, صناعة النفط في العراق رؤية مستقبلية www.arabictharwaproject.com.

[53] جان فرانسو, بانوراما ٢٠٠٠, النفط و التعاون العربي , المجلد ٢٦, العدد ٩٣, تصدر عن منظمة اوبك, الكويت, ٢٠٠٠, ص ١٤٣.

[٥٤] نور الدين فراج, تمويل مشاريع النفط و الغاز في الدلو العربية, النفط التعاون العربي, مجلد ٢٤, العدد٨٥, تصدر عن منظمة اوبك, ٢٠٠٠, ص٢٦.

[٥٥] جنيك رادون, الف باء عقود النفط : اتفاقيات الامتياز و المشاريع المشتركة, الرقابة على النفط, ص ٨٢٠.

[٥٦] زيادة انتاج النفط العراقي الى ٦ ملايين برميل يومياً www.albiladalyom.com

[٥٧] نبيل جعفر, عبد الجبار عبود الحلفي, جولات التراخيص النفطية: المنافع و التكاليف, بحث مقدم الى مؤتمر كلية الادارة و الاقتصاد, جامعة البصرة, ٢٠١٠, ص٦.

[٥٨] رعد شاكر , ندوة مفتوحة حول جولات التراخيص الاولى

www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=22521

[٥٩] جولة التراخيص الثانية تنتهي باستثمار سبعة حقول من اصل عشرة www.iraq4alnews.dk/new

[٦٠] حيدر ابراهيم, مصطفى صباح, العراق يعلن عن اطلاق جولة التراخيص الرابعة www.almawsil.com/vp/show

[٦١] علي الاسدي, مناقشة محايدة لعقود النفط العراقية الاخيرة www.Iraq4allnews.dk/shownews.php

[٦٢] عباس الغالبي , اقتصاديات : جولة التراخيص الرابعة, www.almadasupplements.com

63

[٦٤] امال شلاش, عائدات النفط و تمويل التنمية, ص ١٢.